الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم–

جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

الشعبة: المالية و المحاسبة التخصص: تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

المراجعة الداخلية في البنك

مقدمة من طرف الطالبة:

بيضاوي ايمان

تحت إشراف الأستاذ

عريس مختار

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			
مقررا			
مناقشا			

السنة الجامعية:2016-2017

مقدمة الفصل:

تعتبر المراجعة الداخلية داخل المؤسسات عامل مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية لدى وجب على بنك الجزائر الخارجي تقديم الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه الوظيفة وبغية التعرف بشكل أوسع وبصفة أدق على كيفية إجراء عملية المراجعة الداخلية في البنك ومدى فعاليتها ،وكيفية تقييمها ،استكمال بحثنا وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ،لدراسة أعمق أكثر تفصيلا لهذا الفصل ثم تقسميه إلى مبحثين.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن البنك الجزائري الخارجي BEA:

سنقوم في هذا البحث بتقديم البنك الجزائري الخارجي من خلال نشأته وأهدافه وهيكله التنظيمي وكذا دراسة لوكالة البنك في مستغانم.

المطلب الأول: نشأة البنك الجزائري

تأسس البنك الجزائري الخارجي BEA في أكتوبر سنة 1967 بالمرسوم 204/67 برأسمال قدر ب 200 مليون دينار جزائري سنة 1991 وزاد إلى أن بلغ 01مليار و600مليون دينار جزائري وفي مارس 1996 تجاوز 05 مليار و 600مليون دينار جزائري.

وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:

1. القرض الليوني crédit lyonnais
2. المؤسسة العامة société générale
3. قرض الشمال crédit du nord
4. البنك الصناعي الجزائري المتوسط banque industriel de l'algérie et de méditerrané.
5. بنك بركليز barclays bank

ولم يتحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان 1986 وأصبح مستقلا بموجب نص القانون 88/01 الصادر في جانفي 1988.

المصدر: البنك الجزائري الخارجي

وبعدها تحول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده قرار 01 أكتوبر 1967.

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعالية لعدة مؤسسات، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل وفقا للقانون التجاري، وبالتالي لقواعد المنافسة وذلك بالإضافة إلى النزعة الدولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية، ويتدخل في جميع العمليات البنكية، ولقد كان تأسيسه بمثابة الحلقة الأخيرة في إجراءات تأميم البنوك.

وفي البنك الجزائري الخارجي BEA قسمان واحد للإئتمان والثاني للعمليات الأجنبية.

وقد توسعت عمليات البنك منذ 1970، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميدان المحروقات (سونطراك، نفطال) والكيميائية والبتروكيميائية والنقل البحري ومواد البناء.

فهذه الشركات البنك الخارجي الجزائري هو الذي يمدها بالقروض، وقد ساهم البنك في تمويل وتطوير حقول البترول والغاز في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل وإنشاء أنابيب النفط والغاز في كل من سكيكدة وعنابة ومصانع الإسمنت ومركبات الحجار، وتمويل مشاريع النقل البحري.

وهناك بنوك ومؤسسات يساهم فيها BEA بنسب مختلفة نذكر منها:

- البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية ويساهم فيه بنسبة 15,55% ومقره أبو ظبي.
- البنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة ويساهم بنسبة 12,50%.
- اتحاد البنوك العربية والفرنسية ويساهم فيه بنسبة 9,56% ومقره في فرنسا.
- مؤسسة تأمين القروض العقارية بنسبة 25%

المصدر: البنك الجزائري الخارجي BEA

ويقدر رأسمال الشركة للبنك الجزائري الخارجي ب 100مليار دينار جزائري، ويقع المقر الرئيسي للبنك 11 شارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة.

ويحتل البنك الخارجي الجزائري في المرتبة الأولى في الجزائر والمرتبة الثالثة في المغرب العربي والمرتبة 12 في إفريقيا.

المطلب الثاني: أهداف والهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي

أولا: أهدافه

للبنك الجزائري الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم.
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادي بين الجزائر والخارج.
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- ضمان تنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية.

ثانيا: الهيكل التنظيمي العام

تنقسم المديريات بالبنك الجزائري الخارجي إلى 04 مديريات عامة وهي:

1. المديرية العامة لإدارة الوسائل.
2. المديرية العامة لإدارة التنمية.
3. المديرية العامة لإدارة التعهدات.
4. المديرية العامة للتجارة الخارجية.

وكل هذه المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالي:

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي

المخطط رقم 01:

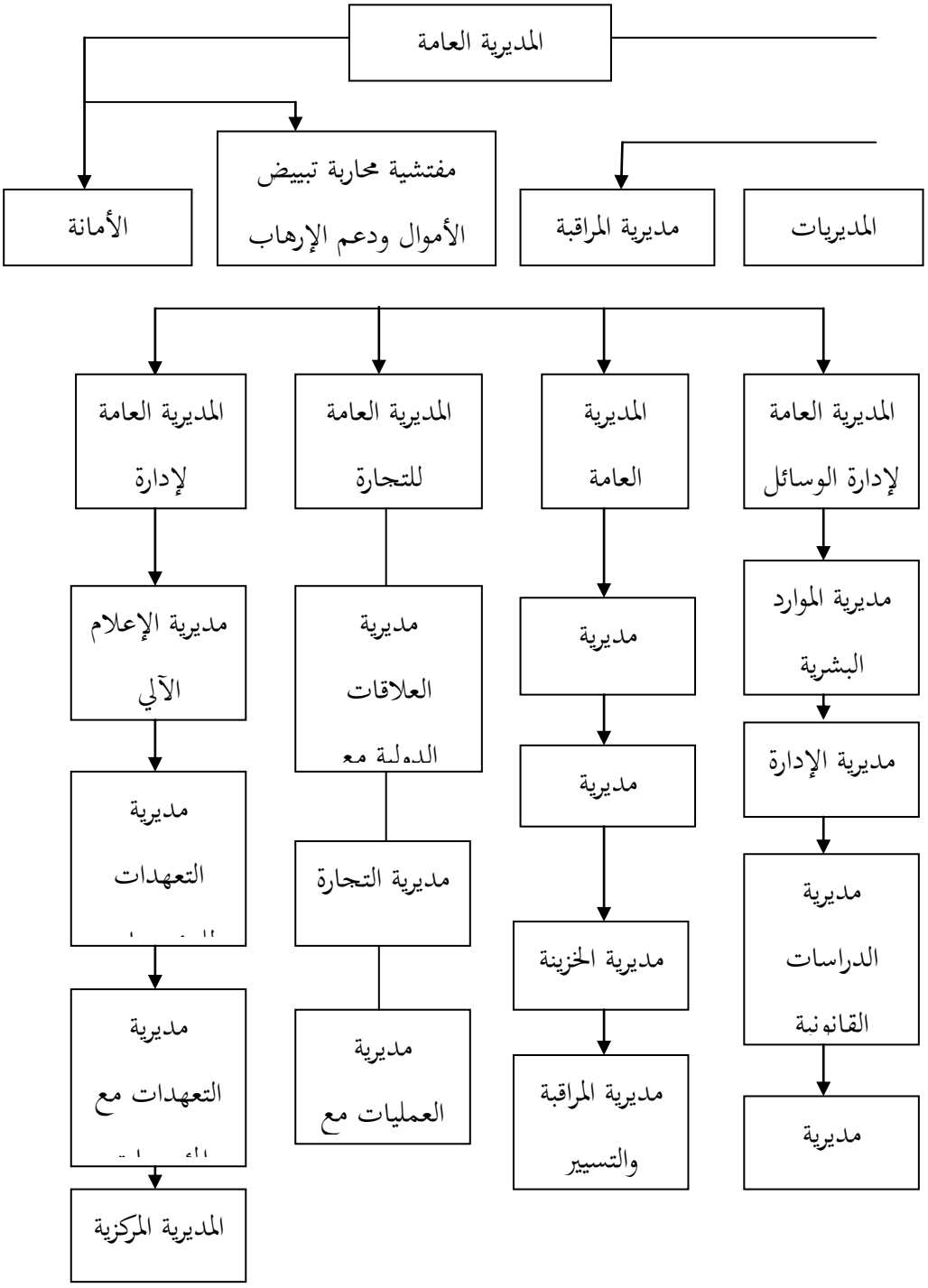

المخطط رقم 02:

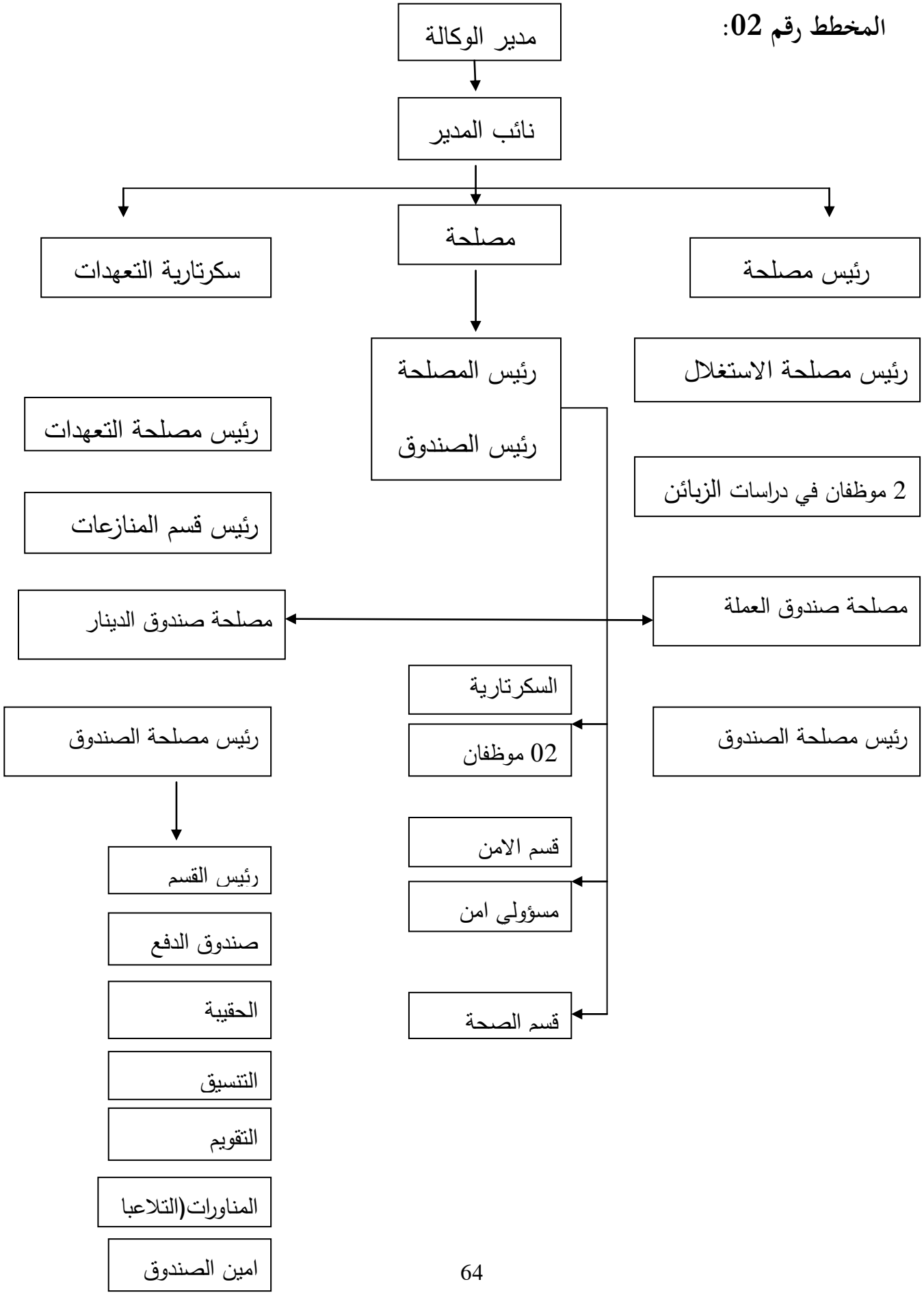

شرح الهيكل التنظيمي:

المديرية (مدير الوكالة): تأتي هذه على قمة الهيكل، ويشرف عليها المدير العام للبنك الخارجي الجزائري.

يهتم بالشؤون الإدارية للبنك و تسييرها على أحسن ما يرام كذلك يقوم بالمصادقة على الوثائق و المراسيم و العمل على مراقبة العمليات للزبائن و ذلك بعد الدراسة المقدمة يوميا، ومن أهم أعماله كذلك المصادقة على منح القروض الممنوحة للزبائن و ذلك بعد الدراسة المقدمة له من طرف مصلحة الاستغلال.

نائب المدير: النيابة عن مدير الوكالة و مساعدته و المراقبة.

مصلحة الاستغلال: وتأتي هذه المصلحة بعد المديرية مباشرة بحيث أنها تشغل ثلاث موظفين يقومون بالتنسيق بين المصلحتين (مصلحة الصندوق، مصلحة الأجانب). و قد تقوم هذه المصلحة بحساب الفوائد لصالح البنية و حساب الفوائد لصالح زبائن البنية كذلك يقومون بدراسة الملفات المقدمة من طلبات الزبائن للقروض الممنوحة و ذلك عن طريق دراسة مشروع وضعية الزبون اقتصاديا و الضمانات التي تمكنه من استلام هذا القرض.

مصلحة الصندوق: ينحصر عمل هذه المصلحة في عمليات السحب و الإيداع و التحويل وكذلك تحصيل و خصم الأوراق التجارية و المقاصة على مستوى البنك المركزي الجزائري.

يشرف على هذه المصلحة رئيس يقوم بمراجعة الحسابات و تحريرها و التصديق على الشيكات، ومن أهم أعماله التنسيق بين أقسام المصلحة و مصلحة الاستغلال و مراقبة العمليات اليومية المقدمة لها.

تعاملات البنك الخارجي الجزائري خارجيا:

قد يقتصر اختصار البنك الخارجي الجزائري عما في البنوك التجارية الأخرى إلا إنها تتميز بصفة خاصة كتعامله مع البنوك الخارجية في التجارة وما شابه ذلك من اعمال البنوك الخارجية الواجب العمل بها.

حيث يقوم كذلك يتمويل القروض القصيرة وهذا للملائمة لطبيعة المعاملات التجارية و العمل على تسهيل عمليات الاستيراد و تموين الاقتصاد الوطني من حيث التجهيزات الصناعية و الحسابات المستحقة في رفع مستوى الاقتصاد الوطني كما يسمح بالاستفادة من ودائع الجمهور في تمويل القطاعات الاقتصادية و عدم حصرها بالقطاع التجاري.

كذلك يتطلب مبالغ كبيرة يمتد صرفها على مرات طويلة نسبيا بالإضافة إلى نوع الحاجة للتمويل و السعي لتحقيق بعض الوفرات و التقليل من الخسائر و المخاطر الائتمانية كما برزت الحاجة للبنك الخارجي في اللجوء إلى البنوك التجارية للمشاركة في التمويل وهذا للدفع من الاقتصاد الوطني و تحقيق الأرباح و الفوائد المستحقة.

2. الهيكل التنظيمي بمصلحة القروض لبنك الخارجي:

شكل 2-2 يمثل الهيكل التنظيمي لمصلحة القروض

المصدر: وثائق البنك

2-2 شرح الهيكل التنظيمي لمصلحة القروض:

أ. **مصلحة الدراسات:** المكلف بالدراسات يتمثل دوره في دراسة ملفات القروض و تحليلها تحليلا ماليا يخضع لمقياس محاسبة، يبين من خلالها الوضعية المالية و الاقتصادية وإعطاء صورة واضحة عن المحيط الاقتصادي كما يبين من خلال هذه الدراسة عن قبول أو رفض طلب القرض وفي حالة استو فاء ملفات لجميع الشروط وقبولها يتم تحويلها مباشرة إلى مصلحة المراجعة والمتابعة.

ب. **مصلحة المراجعة والمتابعة:** هي مصلحة مسؤولة عن المراجعة الداخلية داخل البنك، وكذا هي التي تقرر بقبول أو رفض طلبات الحصول على القروض وفق شروط محددة لديها، وفق معايير وفي حالة منح القرض، تقوم بمتابعة المتعامل و مراجعة أعماله، حتى يتم تسديد جميع أقساط القرض، وفي حالة ملاحظة خلل أو تأخر تسديد أي قسط من طرف العميل يتم تحويله مباشرة إلى مصلحة المنازعات، تقوم هده المصلحة بدراسة جميع الملفات التي تم تقديمها من طرف مصلحة المراجعة و المتابعة، إعادة استدعاء أصحابها لتسوية الوضعية في حالة ما إذا يتم حضور المعني يتم أعذار المعي عن طريق البريد العادي وفي حالة تأخر فوق شهر من الأعذار يتم الأعذار عن طريق منفذ فان تأخر فوق ذلك بشهرين يتم مباشرة متابعة قضائيا، وهذه المصلحة تقوم بدراسة و شكاوي التي يتلقاها البنك من أي متعامل وفي حالة تقصر أي عامل في أداء واجبه تقوم إنذاره وهذا لتحسين العلاقة مع العملاء

المبحث الثاني: دراسة و تحليل وكالة البنك الجزائر الخارجي بمستغانم

المطلب الأول: دراسة وكالة البنك الخارجي مستغانم

لكل بنك مديرية تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات ومن بين وكالات بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم وهي موضوع دراستنا التطبيقية:

أولا: تعريف الوكالة ونشاطها

1-تعريف الوكالة: هي واحدة من بين الوكالات التابعة للمديرية الجهوية لمستغانم، والمديرية الجهوية لمستغانم ثلاث وكالات وهي:

- مستغانم: وكالتين 66-104

وكالة 66: تأسست في 1982 ومقرها في مستغانم وسط المدينة وهي تعمل مع موظفين أصحاب الرواتب المحدودة، وتقدم لهم قروض صغيرة مثل قرض السكن وقرض الاستهلاك.

وكالة 104: تأسست سنة 2009، وهذه الوكالة تتعامل مع زبائن أصحاب المشاريع الكبرى وتقدم لهم قروض قصيرة المدى مثل قروض الاستغلال وقروض متوسطة المدى مثل قروض الاستثمار.

- معسكر: وكالتين معسكر 67، يسق 84
- غليزان 73
- تيارت 69
- أرزيو: وكالتين 70-78

2-مهام ونشاط الوكالة: تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.

- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك المتعلق بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- منح القروض بجميع أنواعها.
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
- يقوم بجمع العمليات المتعلقة باكتتاب للخصم، شراء الأوراق التجارية.
- يقوم بدور البنك المرسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية.
- اكتساب الأموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار، وجميع العمليات المنقولة وغير المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين معها.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الجزائري الخارجي بمستغانم:

توجد بالوكالة المصالح التالية:

- مصلحة الصندوق: تنقسم هذه المصلحة إلى أقسام فرعية تؤدي عدة خدمات منها:

التحصيلات بأنواعها.

عمليات السحب والدفع.

عمليات التحويل.

عمليات المقاصة.

عمليات المحفظة.

- مصلحة التجارة الخارجية: من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:

عملية السحب والدفع بالعملة الصعبة

التحصيلات بالعملة الصعبة

عملية التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)

- مصلحة التعهدات: تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

دراسة القرض

دراسة التعهدات القانونية والتحصيل

الاهتمام بالقضايا والمنازعات

العمل على تكوين الملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض

تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك من حيث نوع القرض وقيمته وأهميته.

القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض.

إجراء المقابلات مع العملاء والتفاوض معهم.

- مصلحة التسيير: وتتولى هذه المصلحة المهام التالية:
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة
- التسيير الآلي للعمليات

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال المخطط العام لوكالة مستغانم

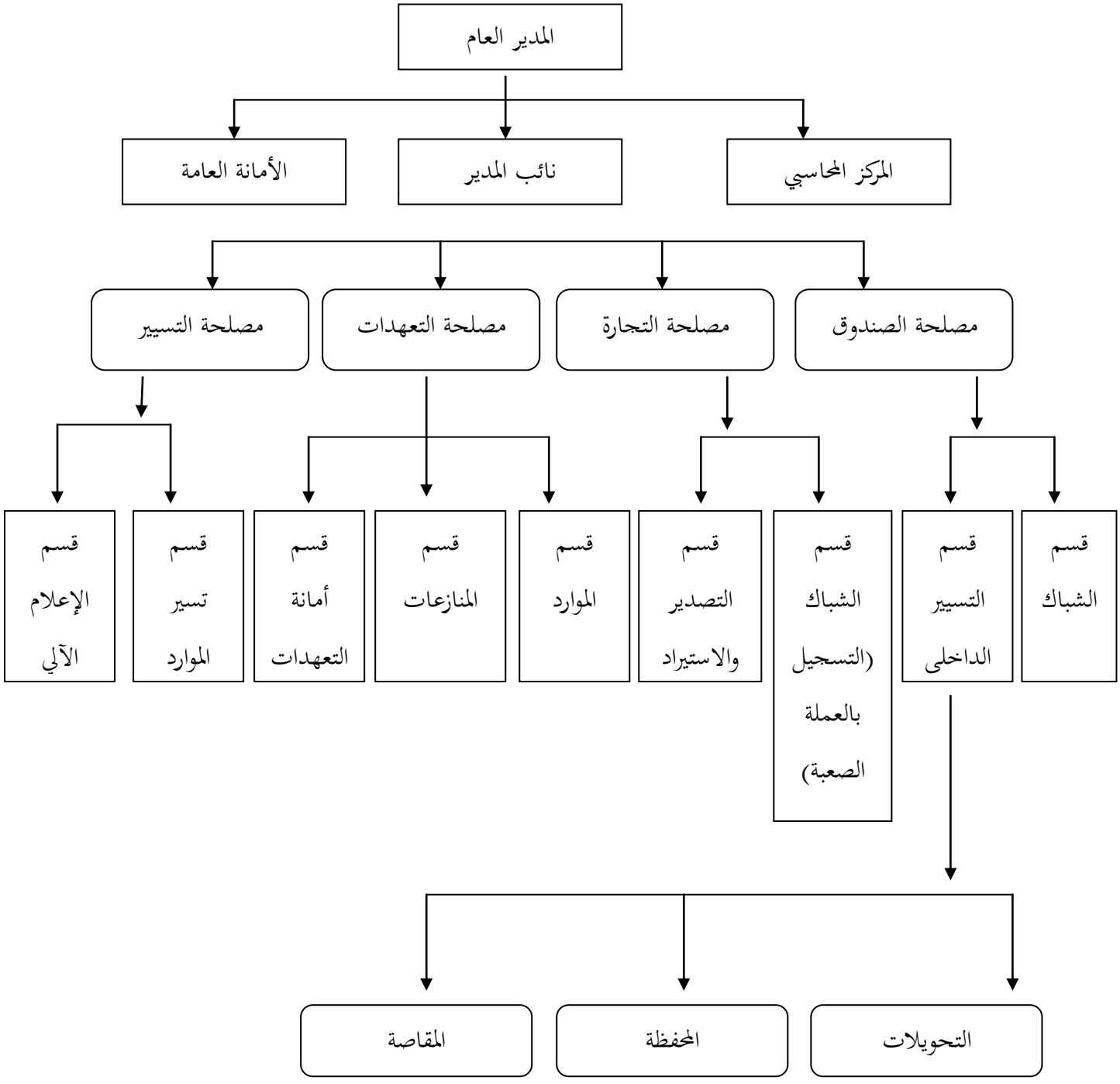

الهيكل التنظيمي ل BEA وكالة مستغانم

المطلب الثاني :مناقشة نتائج الدراسة الميدانية :

أولا: تحليل النتائج:

نلاحظ وجود نظام محكم للمراجعة الداخلية يساهم في تحسين نظام الرقابة الداخلية ،كما نلاحظ أن هناك اتصال وتعاون بين مجلس الإدارة ،المدير في وضع نظام الرقابة الداخلية ،وأن هذا النظام يوجد فيه جميع الإجراءات للتأكد من القيام بجميع أعمال وخطوات المراجعة الداخلية. بينما نلاحظ أن المكلف بالمراجعة الداخلية لا يقوم بمناقشة نظام الرقابة الداخلية مع المدقق الخارجي لمعرفة مدى دقته ومناسبته ،وهذا لأن المراجع الداخلي لا يمتلك المعرفة المهنية الواجبة لتحسين الكفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ،ونلاحظ أيضا وجود دليل مكتوب لسياسات والإجراءات التي يتبعها المكلف بالمراجعة .لا يتولى إدارة المراجعة الداخلية مسئول متفرغ بل له ارتباطات وليس له اتصال مباشر مع رئيس مجلس الإدارة.

ونلاحظ أيضا أن المراجع يقوم بتقديم تقارير كتابية بعد القيام بكل عملية المراجعة ،ويتم احترام التسلسل في تقديم هذه التقارير.

وفي الأخير يتم اتخاذ القرارات بناءا على تقارير المكلف بالمراجعة. وعلى العموم نلاحظ نجاح المراجعة الداخلية في تحقيق قدر معين من النفعية للمؤسسة أما فيما يخص هيكلة المراجعة الداخلية في هيكل تنظيمي للمؤسسة ،نلاحظ عدم هيكلتها ضمن هذا الهيكل وأن المراجعة لا تتمتع بالاستقلال التام ،كما تعاني نقص تفهم معايير الأداء المهني ونلاحظ أن مهام وعملية المراجعة تسير عموما على وجه مقبول ،من حيث آليات ومناهج أو مدى ملائمة المراجعة الداخلية لاحتياطات المؤسسة .

ومن خلال ما لاحظناه في مختلف العمليات نستطيع أن نقول بأن المراجعة الداخلية التي يقوم بها البنك مقبولة نوعا ما وعلى المراجع القيام بإطلاع أكثر على دور ومهام المراجع الخارجي ومحاولة تتبع دورات ثانية ،لزيادة الكفاءة والفعالية أثناء القيام بمختلف المهام.

تظهر أهمية المراجعة الداخلية في المؤسسة ،نظرا لما لها آثر في السير الحسن للأنظمة الرقابية الرقابة الداخلية المطبقة، ولما تفيد من معلومات المتعاملين والمراجع الخارجي.

الخاتمة:

البنك الجزائري الخارجي من أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي لما له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية،حيث أسندت إليه مهمة التكفل بعملية الجزائر مع الخارج ،بالإضافة إلى تطوير العلاقة الاقتصادية للجزائر مع بلدان الخارج.

استهدفت الدراسة الميدانية بشكل أساسي دراسة وتحليل إلى أي مدى يمكن اعتبار المراجعة الداخلية وسيلة فعالة في البنك ،حيث لاحظنا احتواء المؤسسة لبرامج حماية عالية ،أنظمة متطورة لإعلام الآلي وهذا عامل مهم بينما نرى غياب مصلحة المراجعة الداخلية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة ،لكنها تقوم بعملية مراجعة بصفة مستمرة ودورية وتعتبر المراجعة الداخلية من الأدوات المستخدمة لضمان وجود نظام الرقابة الداخلية وزيادة فعاليته ،وذلك بتدعيم نقاط القوة وتصحيح نقاط الضعف ،وإيجاد نظام رقابي يتناسب مع الأهداف المسطرة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

يتوقف نجاح المراجعة على إتباع مجموعة من المعايير داخل التنظيم، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياس للأداء. الذي يقوم به المراجع في تنفيذ المراجعة.

الفرضية الثانية:تعمل المراجعة الداخلية على تحقيق أهداف مسطرة التي تخدم الهدف العام للتنظيم فالمراجعة الداخلية تعمل على إظهار نقاط القوة و الضعف للإدارة و تقديم توصيات و تحسينات.

الفرضية الثالثة: تعمل المراجعة الداخلية على اكتشاف نقاط القوة و الضعف ومن تم إعطاء النصائح التصحيحية، حيث أن المراجع الداخلي يقوم إعداده تقرير يعتمد على إبراز نقاط القوة و الضعف

لنظام الرقابة ثم إعطاء التوصيات و الاقتراحات التصحيحية وهنا تكمن القيمة المضافة للمراجعة الداخلية.

الخاتمة العامة:

لقد مر الاقتصاد الوطني بأزمات عديدة ، ولعل أبرزها الأزمة المالية التي تبقى الأكثر حساسية حيث تمس معظم المؤسسات، وهذا راجع لسوء التسيير الذي يسبب العجز والضعف، وعلى اثر هذه التحولات الاقتصادية تعرف كل المؤسسات بصفة عامة،والبنوك بصفة خاصة الاستغلال الأمثل والسليم للموارد المختلفة للبنك ، وعليه فمن الضروري معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في تسيير هذه البنوك حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق المردودية والربحية اللازمة ، وهذا لا يتحقق إلا بتوفير مراجعة داخلية تضمن بلوغ الأهداف المرجوة.

فمن خلال دراستنا هاته حولنا إبراز الأهمية التي تكسبها المراجعة الداخلية في البنك باعتبارها وظيفة رئيسية هدفها مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل وجه كما تطرقنا إلى مقومات الضرورية التي تقوم عليها المراجعة الداخلية ، إضافة إلى التعرض للبنوك باعتبارها مؤسسات ذات أهمية بالغة في تحريك الاقتصاد الوطني .هذا من الناحية النظرية أما الناحية التطبيقية فقمنا بدراسة على مستوى بنك الجزائر الخارجي من اجل إجراء بحثنا و الذي يتمثل التدقيق على عمليات التمويل في البنك الجزائري الخارجي أن المراجعة الداخلية في البنوك تساعد الاقتصاد ككل كما أنها تساعد المسيرين في اتخاذ القرارات سليمة تساعدهم في إدارة أعمالهم ، وهذا من خلال اكتشاف الأخطاء و الفجوات الموجودة و أسباب وجودها و التوصل إلى نتائج و توصيات مقترحة مع الأخذ بها من اجل حماية

الخاتمة العامة:

حقوق الغير ، وكذا تحسين الأداء وقد توصلنا من بحثنا هذا إلى أن مديرية المراجع هي مديرية مستقلة وهي تابعة مباشرة للمديرية العامة ، و هذا ما يساعدها في أداء وظيفتها بكل استقلالية و شفافية من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة من طرف الإدارة العامة .

في الأخير نقول سوى بان نتائج دراستنا هي جهد إضافي يضاف إلى المجهودات التي سبقتنا في هذا المجال ، و نرجو من الله أن يكون قد وفقنا ولو بالقدر القليل من الإلمام بجوانب الموضوع مع الأخذ بعين الاعتبار جملة مقدمة .

النتائج :

- تطبيق إجراءات المراجعة الداخلية وتتم بصورة جيدة وفعالة.
- نظام المراجعة لا يزال بعيد كل البعد رغم التطورات التي طرأت على الاقتصاد.

الاقتراحات:

- استغلال الأمثل و العقلاني للطاقات المادية و البشرية.
- يجب أن تكون هناك خبرة و كفاءة عالية في أداء المهام.

مقدمة الفصل:

خلال القرن الثالث عشر بعد الميلاد كان الرومان يختارون وزراء المالية يمسكون المحاسبة منطقة ما من المناطق في هذه المرحلة بالذات استعملت كلمة المراجعة ، والتي صيغت من الفعل اللاتيني audire والذي يعني في اللغة الفرنسية écouter و كان هؤلاء الوزراء يلقون في بعض الأحيان محاضرات عن العمليات و المهمات التي كانوا يقومون بها أمام جمع من المتسمعين auditeurs.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: أنواع و معايير المراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: تصنيفات المراجعة الداخلية والعلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية:

يعتمد علم المراجعة على مبادئ والفرضيات تجعله يتماشى مع الأهداف المستوحاة منه من ناحية، والتغيرات الكبيرة التي يعرفها الاقتصاد الوطني وكذا العالمي من ناحية أخرى[1].

المطلب الأول: التطور التاريخي:

يرى المؤرخون أن ظهور المراجعة الداخلية يعود إلى أكثر من ستة الألف سنة مضت، حيث يعتقد بوجود دليل على أن هناك أنظمة رسمية لتسجيل والتحقق، كانت تستخدم في ذلك الوقت في منطقة الشرق الأدنى، وبدا الاهتمام بالمراجعة يزداد في اروبا في القرن الثامن عشر الميلادي نتيجة ظهور حالات كثيرة للغش ومع النمو المتزايد أنشطة الأعمال وزيادة حالات الفشل وإفلاس المؤسسات في الولايات المتحدة في الأربعينات من القرن السابق، أدى إلى ابدا الاتجاه نحو ضرورة الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة تكون لها مقوماتها التي تمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1941 وذلك بغرض تطوير المراجعة الداخلية كمهنة يعترف بها، وتجدر الإشارة إلى أن المراجعة الداخلية لعبت في مراحلها الأولى دورا محدودا على يقتصر على مراقبة الأنشطة والعمليات المالية ، ومع مرور الزمن تطور دورها (أي المراجعة الداخلية) ليشمل تقييم كفاءة العاملين، وللتحقق من دقة اكتمال السجلات المحاسبية، تقييم فعالية الأساليب الرقابية وغيرها وأصبحت المراجعة الداخلية تلعب دورا كبيرا في عملية اتخاذ القرار وذلك بواسطة المخرجات التي أصبحت أكثر دقة و شمولا[2].

---

[1] أمين السيد احمد لطفي، مراجعة بين النظرية و التطبيق، دار الجامعية الإسكندرية، جامعة القاهرة، 2006، ص 18.

[2] د. فتحي رزق السوافري، د. سمير كامل محمد، د.محمود مراد مصطفى، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص 65.

المطلب الثاني: مفهوم المراجعة الداخلية:

حيث يوجد عدة تعاريف للمراجعة نذكر منها:

عرف خالد آمين عبد الله المراجعة: بأنها " عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و الأحداث الاقتصادية وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق.

التعريف الصادر عن معهد المراجعين الداخلين الأمريكي من أوائل التعريفات حيث جاء فيه أن المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال المراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى، من اجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بدرجة عالية من الكفاءة، وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها مهما تعددت التعاريف واختلفت لزاوية النظر فيها فخلافة القول إلى المراجعة هي عبارة عن تحقيق وبحث يصف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من المسيرين الشركاء، نقابة وبنوك الخ حول صحة ومصداقية المعلومات الموضوعة تحت تصرفاتهم والتي تمثل واقع المؤسسة.

حيث تتمثل نشاطات هذه الوظيفة في القيام بعملية الفحص الدوري للوسائل الموضوعة تحت تصرف مديرية المؤسسة، وهذا من اجل مراقبة سير المؤسسة، والتحقيق فيما إذا كانت الإجراءات المعمول بها تتضمن الضمانات الكافية وان العمليات شرعية والمعلومات صادقة وان جميع الانشطة داخل المؤسسة تسير وفق للنظم الموضوعية وهكذا فان الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان

يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد في القوائم المالية وما يقصد به التقرير حول النتائج وبناء على ما تم تداوله يمكن إبراز ذلك من خلال عرض الشكل الموالي.

شكل رقم (1.1) خطوات عملية مراجعة القوائم المالية

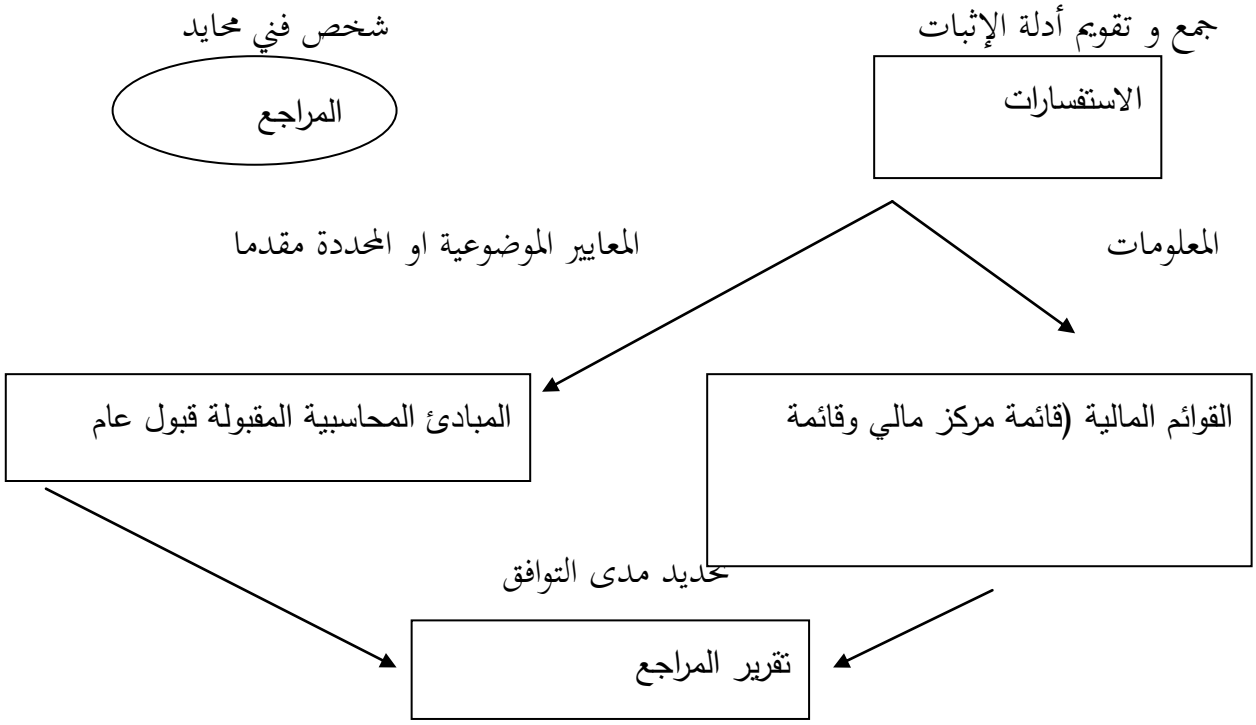

المصدر:حاتم محمد الشيشني : أساسيات المراجعة مدخل معاصر الناشر المكتبة العصرية، مصر 2007،ص: 18

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المراجعة

1. الأهداف:

حيث الأهداف تعتبر الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة في جميع أعضاء إدارة المؤسسة على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة وذلك بتزويدهم بتحاليل الموضوعية للبيانات، وتقارير صحيحة عن النشاط المشروع بوجه عام ويمكن تقييم أهداف المراجعة إلى ثلاث أقسام[1] كالتلي:

أ.**الفحص:** هدف مراجع الداخلي في هذه الحالة فحص السجلات محاسبية ومراقبة الأصول والتحقق من التقارير المالية.

ب.**التقييم:** يتم إظهار نقاط القوة والضعف فيه، وتقييم المؤسسة من جميع النواحي التشغيلية و الإدارية والمحاسبية ،واقتراح وتعديلات المناسبة.

ج. **مراقبة التنفيذ:** يتم ملاحظة والسؤال و فحص السجلات والتأكد من إن العمل قد أنجز كما هو مرسوم له وبالنظر إلى هذه الأهداف من زاوية أخرى فإننا نستطيع تقسيمها إلى قسمين هما:

1.أهداف الحماية: حيث يتم ملائمة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقا وهذا فيما يخص سياسات المؤسسة الإجراءات المحاسبية نضم الضبط الداخلي، تسجيلات المؤسسة، اصول المؤسسة و أنشطة التشغيل.

[1] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني، مكتبة المالك فهد الوطنية الرياض، جانفي 2004 ، ص 46.

2.أهداف البناء و التطوير: تنشا هذه من خلال الرقابة و المعالجة و الارشاد الذي يقوم بها المراجع داخل المؤسسة و من تم يقدم اقتراح تصحيح نتائج الفحص و مطابقة و تقديم النصح للإدارة من اجل اتخاذ القرارات السليمة و الفعالة[1].

2.أهمية المراجعة الداخلية:

أ. تطور حجم المؤسسات و انتشارها جغرافيا و على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا و بين كافة العاملين.

ب. حاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها و صحة و عدالة الإفصاح عن البيانات و القوائم و الحسابات الختامية المنشورة.

ج. الاستقلال التنظيمي مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات و المسؤوليات و من تم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال و تحمل المسؤوليات وفقا للإجراءات المعمول بها و السياسات و النظم.

د. لأجل التأكد من البيانات و المعلومات المثبتة في التقارير لابد من سلامة نظام التدقيق الداخلي، و مختلف النظم الموجودة في المؤسسة.

هـ. أسلوب اللامركزية انتهاج في الإدارة في المؤسسات الكبيرة إلى تفويض السلطات و يترتب على تلك الإدارات بتطبيق السياسات و الإجراءات و تحقيق الفعالية المطلوبة[2].

[1] د.فتحي رزق السوافري وآخرين، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[2] د. محمد الصيرفي ،إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان 2006، ص 95.

المبحث الثاني: أنواع و معايير المراجعة الداخلية

المطلب الأول: أنواع المراجعة الداخلية

التطور الكبير في المؤسسات و في تقنيات التسيير أدى إلى كثرة العمليات و المعلومات المتدفقة، و بهذا احتمال الخطأ و الانحرافات و التلاعبات أصبح كبيرا، هذا ما أدى إلى توسع وظيفة المراجعة الداخلية داخل المؤسسة و أصبحت ملمة بكل النشاطات مما أدى إلى انقسامها إلى نوعين[1]:

أولا: المراجعة المالية و المحاسبية

يقصد بها مراجعة كل ما يتعلق بالعمليات و الوثائق المالية و المحاسبية من الجوانب المالية، الميزانية، جدول حسابات النتائج، و كذا نتائج المحاسبة التحليلية بالإضافة إلى الموازنات التقديرية، يقوم المراجع الداخلي بالتأكد من صحة تسجيلها من ناحية ،و التأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من ناحية أخرى، و هذا لتمكين الإدارة من الاعتماد عليها في رسم السياسات و اتخاذ القرارات الإدارية و تمر بالخطوات التالية:

- المراجعة السابقة للتأكد من سلامة الإجراءات المتخذة.
- مراجعة لاحقة تهدف إلى اكتشاف سوء التصرفات و القضاء عليها.
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول و ذلك بالجرد المستمر لها و المفاجئ قصد حمايتها و كذا الموجودات لتفادي السرقة و التلاعب و سوء الاستعمال.

[1] أبو العلا الحاج احمد ، الأطرش عمر، المراجعة الداخلية كأداة تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة ليسانس.

ثانيا: مراجعة العمليات:

تشمل هذه المراجعة فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بالنشاطات غير المالية و المحاسبية ، كما تتضمن تطبيق القواعد الداخلية للمؤسسة بشكل جيد و صحيح من طرف المسيرين و العاملين، و تمكين الإدارة من اكتشاف المشاكل قبل استفحالها و مداها بالتوصيات و النصائح للتحسين من فعالية النظام و لعلاج النقص المكتشف، و عليه فمراجعة العمليات تقوم بالاهتمام بالعناصر التالية:

- دراسة وضعية النشاط الذي تعمل فيه المؤسسة.
- التحقق من احترام إجراءات نظام الرقابة الداخلية.
- التأكد من مدى كفاءة الإجراءات المتخذة في تنفيذ سياسات الإدارة.
- تطوير و تحسين الإجراءات الموجودة في المؤسسات، و ذلك بتحليل النتائج و إعداد تقرير يشمل على بعض التوصيات، و تقديمه للإدارة المعنية من اجل اتخاذ القرارات الصحيحة .

المطلب الثاني: معايير المراجعة الداخلية

حيث أصدرت هذه المعايير عن معهد المراجعين الداخليين عام 1978م و هي عبارة عن مجموعة من القواعد و المبادئ التي يجب مراعاتها بالنسبة للقائمين بعمل المراجع الداخلي و التي يمكن بها تقييم عمليات و خدمات و أداء قسم المراجعة الداخلية في المؤسسة، و تتمثل هذه المعايير في خمسة معايير و هي كالتالي:

المعيار الأول: استقلال المراجع الداخلي

1. استقلال:

نقصد باستقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، و يتحقق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية و بموضوعية و يسمح دلك للمراجع الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز، و يتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي و موضوعية المراجع.

2. الوضع التنظيمي:

يتم الوضع التنظيمي في مجموعة من العناصر:

- يجب إن يكون إدارة المراجعة الداخلية وضع تنظيمي يسمح لها بأداء مسؤولياتها.
- يجب أن يحصل المراجعين الداخليين على الدعم من الإدارة العليا و من مجالس الإدارة و ذلك لكي يكون الإفراد الخاضعين للمراجعة متعاونين بدون أي تدخل.
- يجب أن يتمتع مدير إدارة المراجعة الداخلية للسلطة لكي يحقق له ذلك استقلالية و توسيع نطاق عمل إدارته و تنفيذ توصيات هذه الإدارة.
- يجب أن يتم تحديد سلطات و أهداف و مسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية في شكل مكتوب
- يجب أن يقدم مدير إدارة المراجعة الداخلية تقرير بالأنشطة التي تم القيام بها للإدارة العليا و لمجلس الإدارة.

و الوضع الأمثل للوضع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية هو أن تكون تابعة للجنة المراجعة بالشركة أو لمجلس الإدارة مباشرة.

3. الموضوعية:

تكون الموضوعية على النحو التالي:

- تحديد اختصاصات العاملين في إدارة المراجعة الداخلية.
- تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل الإدارة.
- تغيير و تبديل المهام بين أعضاء الإدارة في وقت إلى أخر.
- عدم القيام المراجع بمهام و أعمال تخص إدارات و أقسام أخرى.
- عدم قيام إفراد تم تحويلهم من أقسام أخرى إلى قسم أو إدارة المراجعة الداخلية لمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها.
- مراجعة نتائج المراجعة الداخلية قبل كتابة التقرير.

المعيار الثاني: الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

تتم الكفاءة المهنية للمراجع كالتالي:

1. تحديد مواصفات و مؤهلات خبرات من يعمل داخل إدارة قسم المراجعة الداخلية من حيث الكفاءة العلمية و الخبرة العملية و فهم المبادئ الإدارية و بالإضافة إلى دراسة العلوم السلوكية و توفير الصفات الخلقية.

2. وضع برامج تدريب مستمرة لرفع كفاءة العاملين في قسم المراجعة الداخلية

المعيار الثالث: نطاق المراجعة الداخلية

يتحدد نطاق المراجعة الداخلية في ما يلي:

1 – فحص و تقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة و مدى تحقيق أهدافها و المتمثلة في:

- حماية ممتلكات و موارد المؤسسة من أي تصرف غير مرغوب فيه.
- دقة معلومات المحاسبية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة.
- التحقق من مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بشكل امثل.
- التحقق من مدى التزام بالقوانين و السياسات و الإجراءات

2 – فحص مدى جودة و فعالية الأداء و مدى تحقيق الأهداف و النتائج المرجوة بفعالية

المعيار الرابع: أداء عمل المراجعة الداخلية

يكون أداء عمل المراجعة الداخلية والذي يتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية و التي تتضمن تخطيط عملية المراجعة، و فحص تقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها كافية و مناسبة و ملائمة ومفيدة و تخدم عملية المراجعة، و ابلغ و متابعة تنفيذ هذه النتائج

المعيار الخامس: إدارة قسم المراجعة الداخلية

يتكون إدارة قسم المراجعة الداخلية من:

1. مدير قسم المراجعة الداخلية و هو المسؤول عن إدارة القسم و عليه التحقق من أهداف القسم و موارده، وخطة المراجعة الداخلية .
2. ينبغي على إدارة القسم مراعاة أهداف وسلطات و مسؤوليات القسم، وجوانب التخطيط المتضمنة فيه الأهداف و البرامج والموازنات، والسياسات والإجراءات المناسبة لطبيعة

إعماله، وإدارة الأفراد العاملين فيه و التنسيق مع المراجع الخارجي، إضافة إلى الضمانات الإضافية لجودة عمل المراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: تطبيقات المراجعة الداخلية و العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

المطلب الأول: تطبيقات المراجعة الداخلية

تطبق المراجعة الداخلية في العديد من المجالات التي لها تأثير على العملية التسييرية في المؤسسة، و تتمثل المراجعة الداخلية في:

أ. مراجعة العمليات

تشمل مراجعة العمليات فحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية و جودة أداء المسؤوليات المرتبطة بوظائف تشغيل المؤسسة[1]، ويقوم المراجع الداخلي من خلال مراجعة العمليات بتكوين رأي حول الحكم على درجة الفاعلية داخل المؤسسة من خلال المراجعة مدى تحقق الأهداف المسطرة و المرغوب فيها، مع إمكانية من الاستعانة بنتائج المراجعات السابقة و برامج التدريب و تقارير الأداء.

ب. **مراجعة الأداء:**

فيشير مفهوم الفاعلية إلى مستوى تحقيق الأهداف المسطرة، أما مفهوم الكفاءة ترتبط بالموارد المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف أي استخدام موارد بدرجة اقل، يعني تحقيق كفاءة اكبر لها، و أن الكفاءة و الفاعلية ركيزتين أساسيتين لمراجعة الأداء. و نرجع إلى مراجعة الأداء حيث يتطلب القيام بها ضرورة بوضع معايير تشغيلية تعمل كأهداف مقبولة تقارن بها نتائج الأداء الفعلي و إذا كانت الكفاءة و الفاعلية مقاييس الأداء فإنها لا تعتبر بمثابة إحلال أو بديل لتقييم أداء الإدارة

[1] عبد الفتاح الصحن، احمد نور، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة الشباب الجامعة الاسكندرية 1989، ص 240.

ذاتها، إن ما تقدمه تقنيات المراجعة يعتبر مصدرا للمعلومات لمساعدة الإدارة في عملية التقييم الأداء، كما تعتمد المراجعة الداخلية على مقاييس موضوعية لتنفيذ الأداء.

ج. مراجعة الالتزام بالسياسات:

مراجعة الالتزام بالسياسات تهدف إلى تحديد ما إذا كان التنظيم يرعى عملية الالتزام بالسياسات و الإجراءات و المعايير و القوانين و التعليمات الحكومية، بالإضافة إلى تحديد درجة هذا الالتزام[1]، و لانجاز مراجعة الالتزام بالسياسات ينبغي على المراجع الداخلي أن يعرف بدقة ما هي السياسات و الإجراءات و المعايير المطلوبة، و يحدد تقرير المراجعة الداخلية عادة درجة التزام الفعلية و يشير إلى عدد العناصر المحققة لهذه المتطلبات و كذلك عدد العناصر التي تمثل استثناءات، كما قد يشير تقرير المراجعة الداخلية إلى أسباب عدم الالتزام السياسات ، و قد يمتد فحص المراجع الداخلي إلى التزام بالتعليمات القانونية و إبلاغ الإدارة عن أية مشاكل ناتجة عن عدم التطابق، و إن اكتشاف التجاوزات و التصحيح المبكر لها يساعد في تجنب الانتهاكات القانونية و ما يترتب عنها من عقوبات و غرامات.

د. مراجعة أوجه الرقابة المالية:

فحص المراجعة الداخلية يمتد بصدد أوجه الرقابة المالية إلى مجالين هما الرقابة على تدفق الأموال و المحاسبة عن هذه الأموال، وتصميم الرقابة المالية لأجل تحقيق ثلاثة أهداف رقابية داخلية [2] هي:

- التزام بالمبادئ المحاسبة المقبولة عموما.
- حماية الأصول المالية للمؤسسة.

---

[1] عبد الفتاح الصحن ، نفس المرجع، ص 250.

[2] عبد الفتاح الصحن ، نفس المرجع ، ص252.

- توفير الثقة و التكامل في المعلومات المالية.

كما يقوم المراجع بتقييم هذه الأنظمة الرقابية المالية من خلال مراجعة الوظائف الفرعية المتكاملة التي تشمل وظيفة الإدارة المالية للمؤسسة، ولقد جاءت هذه المراجعة لتحقيق أهداف الرقابية السالفة الذكر، كذلك يتأكد المراجع من خلو القوائم المالية من الأخطاء سواء كانت هامة او غير هامة نسبيا من جهة، كذلك فان التقليل من الخطأ فيها يعطي صورة أفضل لهيئة الفحص التي يجريها المراجع الخارجي، وبالتالي تطبيق نطاق الفحص لنظام الرقابة الداخلية مما يخفض من قيمة أتعاب المراجع الخارجي من جهة أخرى.

بما أن يجب على الداخلية التأكد من صحة ودقة المعلومات المالية الظاهرة منها أو الخفية، يجب على المراجعة الداخلية التأكد من صحة ودقة المعلومة المالية الظاهرة علة الوثائق المؤسسة والتي ستكون من النقاط المرجعية التي تعتمد عليها الإدارة بمستوياتها المختلفة في عملية اتخاذ القرارات المختلفة.

من أهم الوظائف في التنظيم المؤسسة، إذ أنها تساعد هذه الأخيرة في بلوغ أهدافها المسطرة من خلال تقديمها لها المعلومات ذات المصداقية، كما تحظى المراجعة الداخلية بمكانة هامة وبارزة في تنظيم المؤسسة إذ لأهميتها البالغة جعلت تابعة مباشرة للإدارة العليا لإعطائها المزيد من الاستقلالية عن باقي الوظائف المراجعة الداخلية بشكل كبير في مساعدة المراجع الخارجي على أداء مهامه إذ ينتج عن تكاملهما معا تحقيق المؤسسة لأهدافها بدرجة عالية من الكفاءة و الفعالية، كما تساهم المراجعة الداخلية بقياس مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية كما أن للمراجعة الداخلية تطبيقات شتى تسعى من خلالها إلى تقديم معلومات ذات درجة اقل من الخطأ والتي تساعد الإدارة و متخذي القرارات لاتخاذ قراراتهم.

المطالب الثاني: العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية

إن المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية متكاملتان، إذ تعتمد الثانية إلى حد كبير على الأولى تسهل أو تصعب مهمة الراجع الخارجي بمدى جودة أو عدم جودة النظام المراقبة الداخلية و مدى جدية و كفاءة الساهرين على مدى تطبيق، و المراجعة الخارجية مكملة لا بد منه للمراجعة الداخلية بالمهمة لاستقلالية و موضوعية المراجع الخارجي، بتعبير أخر إن القيام بالمهمة على ما يرام كمحترف من طرف خارجي، و شعور مهني للمراجع الداخلي و يقينه بان كل يراقب و المرقب و حرصه الدائم من جهته على تفادي القضاء على نقائص و الانحرافات التي ما فتئ يقف عليها المراجع الخارجي، حيث يؤدي دلك إلى تحسين التسيير و بالتالي إنجاح المؤسسة و ازدهارها.

إذن فالمراجع الخارجي يسعى لاختبار العمليات التي تقوم على أساسها مختلف القوائم المالية أما المراجع الداخلي فهو من جهة أخرى يسعى إلى إسداء المشاورة لإدارة المؤسسة حول ما إذا كانت مختف النظم سليمة و كذا تحديد مختلف المخاطر، و من خلال ما سبق يمكن ايجا زاوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية و الخارجية في النقاط التالية:

- من حيث الهدف
- من حيث العلاقة بالمؤسسة
- من حيث نطاق و حدود العمل
- من حيث التوقيت المناسب للأداء
- من حيث المستفيدين

و يمكن بيان هذه الاختلافات في الجدول التالي:

جدول يبين الاختلافات بين المراجعتين

	المراقبة الداخلية	المراقبة الخارجية
الهدف	1-تحقيق اعلي كفاءة إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإشراف و اكتشاف الأخطاء و إتباعها . 2- التأكد من صحة المعلومات المقدمة للإدارة لاسترشاد بها لرسم الخطط و اتخاذ القرارات لتنفيذها.	إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق و عدالة التقارير المالية عن فترة محاسبة معينة و تحصيل النتائج إلى فئات المستفيدة منها.
علاقة النظام بعملية الموافقة بالمؤسسة	موظف من داخل المؤسسة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة (مستقل)
نطاق و حدود المراقبة	تحدد الإدارة نطاق عمل المراجع، كما أن طبيعة عمل المراجع الداخلي يسمح له بتوسيع له بتوسيع عمليات الفحص بالاختيارات لما لديه من وقت و إمكانيات تساعده على مراجعة جميع عمليات المؤسسة	يتحدد نطاق و حدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المؤسسة و المراجع الخارجي ، و العفو السائد ، و المعايير المراجعة المتعارف عليها، و ما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة المراجعة و غالبا ما تكون

		المراجعة تفصيلية أو اختباريه وفقا لطبيعة و حجم العمليات.
التوقيت المناسب للأداء	1-يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة 2-اختيارية وفقا لحجم المؤسسة	1 يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية او دورية طوال السنة الموالية (مستمرة) 2 قد يكون كامل أو جزئي 3 إلزامية وفقا للقانون السائد
المستفيدين	إدارة المؤسسة	1-قراءة التقارير المالية 2- أصحاب المصالح 3- إدارة المؤسسة

المصدر: خالد أمين عبد الله ، التدقيق و المراقبة في البنوك ، دار الوائل للنشر، الأردن، 1998،ص 28.

مخطط شامل حول المراجعة الداخلية

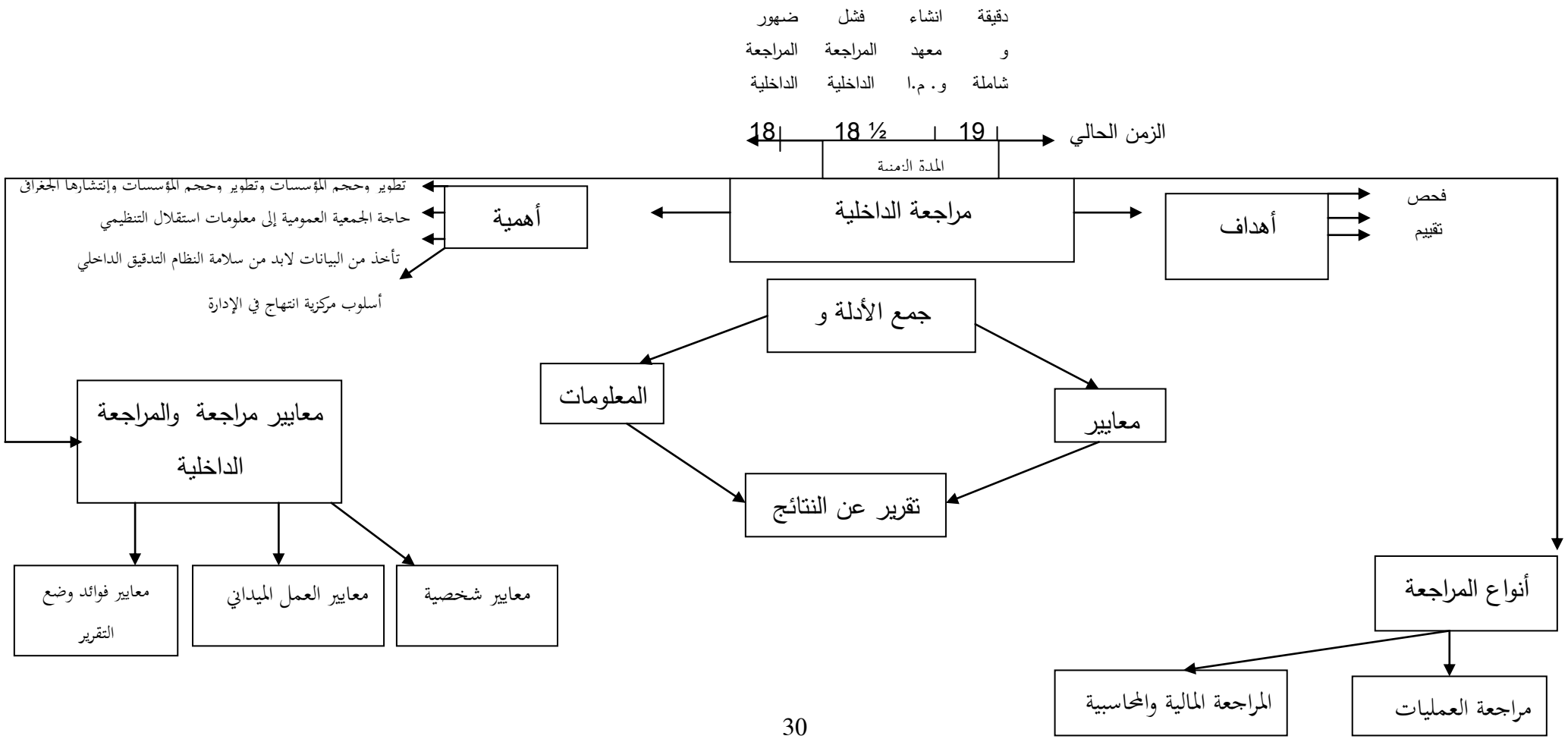

المصدر :من إعداد الطالبة

خاتمة الفصل الأول:

إن ظهور المراجعة و تطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم كان نتيجة للتطور الاقتصاد و توسع المؤسسات وظائفها و زيادة درجة تعقيدها و تفرعاتها، مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة.

و لقد تمثل الهدف العام للمراجعة في فحص أعمال الغير، و ذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد و التعليمات و الإجراءات المحددة مسبقا و رفع التقرير عن نتيجة الفحص الى من يهمه الأمر، و لتحقيق هذه الغاية التي أنشأت من اجلها هذه المراجعة، فقد قامت هذه المهنة في مجموعة من الفروض و المفاهيم، التي من خلالها تحددت الإجراءات و الخطوات التنفيذية للمراجعة، كما انشقت منها المعايير التي تعتبر مرجع و مؤشر لتنفيذ عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية و كما تضمن الفصل أنواع المراجعة الداخلية.

مقدمة عامة حول البنوك:

بذلت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال مباشرة كل ما في وسعها لاسترجاع عامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد و إنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964. و لهذا من اللائم التطرق إلى لمحة تاريخية عن إنشاء بنك الجزائر من الاستقلال إلى يومنا هذا ، وذلك ما سنعالجه في الفصل الثاني

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك

لقد كان تطور البنوك ونشوءها مرتبطا و على الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا ، وقد كانت التجارة تحديدا احد أهم الأنشطة التي تساعد نموها على تطور أعمال البنوك و تنوعها، لذلك فان دراسة طبيعة وعمل البنوك يستوجب بالضرورة الاهتمام بدراسة التغيرات الاقتصادية وتنوع المعاملات التجارية والاقتصادية التي تساهم في تشكيل عمل البنوك وإعادة صياغته وبالمقابل تؤثر فيها البنوك بالصقل وإعادة الصيانة[1] .

المطلب الأول: تعريف البنك

كلمة بنك أصلها كلمة ايطالية بانكو وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لقصد بالكلمة منضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[2].

أما بالعربية فيقال صرف النقود أي بدلها بنقود سواها والصيرفي هو بائع النقود بنقود غيرها والمصرف وجمعها المصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض والإقراض.

فمعظم التعريفات للبنك هي تعاريف وظيفة ترتكز على وظائف البنك وتهمل هيكله أو تنظيمه وأهدافه و طريقة عمله فيمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة بما يلي:

---

[1] عبد الحق بوعتروس، الانظمة البنكية و التقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل، قسنطينة، فرع: قانون علاقات اقتصادية دولية، السنة الثالثة، الارسال الاول، ص(ص18-19).

[2] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 33.

هو يقبل أموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم (وبذلك يكون مدينا بقيمتها ويعيد تقديمها للآخرين ليستفيدوا منها (و بذلك يكون دائن لهم بقيمتها).

وبعبارة أخرى فان الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس الذين أودعوها لديه (ديوان الناس بذمته) وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها.

وهكذا فان البنك في الحقيقة وباختصار يسلم و يستلم الأموال ويستفيد من ذلك[1].

إذن البنك هو منشاة تنصب عملياتها الرئيسية لتجميع النقود الفائضة عند حاجة الجمهور، أو منشات الأعمال أو الدولة بغرض اقتراضها للآخرين و وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.

وهي أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في منح الائتمان في المؤسسة عن توفير الائتمان في المجتمع.

وبتعبير أخر فالمصاريف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان وتتعامل بالنقود بجميع أنواعها، فهي تبادل النقود الحاضرة بوعد بنقود في المستقبل.[2] "البنك هو مؤسسة تمارس تجارة النقود، و تقوم بجمع الودائع و منح القروض و تلعب دور الوسيط في العمليات المالية".

"البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية أو الهيئة التي تمتهن استقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية".

---

[1] معزوزي نصر الدين "التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ن.ت لنيل ش: ليسانس، جامعة بومرداس. دفعة 1. ص3.

[2] المادة 114 من القانون 10/90 الصادر 14 افريل 1990 للنقد و القروض.

البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين الطرفين لديهما إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يمكن البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل ربح مناسب.

أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في 14 افريل و المتعلق بالقرض و النقد في مادته 114. "البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض و توفير وسائل الدفع و تسييرها"[1].

المطلب الثاني: نشأة و تطور البنوك

كانت البنوك قبل هذا العصر تلعب دور الصراف.. تتعهد الأمانات النقدية إزاء تعهد كتابي تدفعه إلى المودعين[2]، حيث ظهرت أول صورة من صور البنوك في شكل الصراف الذي كان يودع لديه الناس نقودهم كأمانة حفاظا عليها مقابل اجر يتناسب مع مدة بقاء الوديعة و مبلغها[3].

يرجع بعض المؤرخين الأساس في ظهور البنوك إلى الصاغة و تجار الذهب، فنظرا لطبيعة عملهم الذي يتطلب وجود خزائن أمنة لحفظ الذهب و المقتنيات الثمينة فقد كان من الصعب حينها نقل النقود خوفا عليها من السرقة و مخاطر حملها و كان العامة يلجؤون إليهم لحفظ أموالهم و

---

[1] المادة 110 من تقس القانون السابق.

[2] محمد مهدي الاصفي تحقيق: احمد ماجد. المعارف العلمية، معهد الدراسات الدينية و الفلسفية، طبعة 2014 .

[3] موسوعة مقاتل الصحراء، كما صحبت في 2006/10/26

ثرواتهم و ذلك مقابل صكوك أو تعهدات، تثبت لهم حقوقهم المالية فسميت بذلك بنكنوت، و بمرور الزمن أخذت هذه الأحداث هذه التعهدات (الوثائق المالية) تحل محل النقود و الأوراق النقدية (الأوراق النائبة) و أصبح الناس يزاولون أعمالهم التجارية بهذه التعهدات في الأسواق، و لاحظ أصحاب هذه الدور أن هذه الودائع النقدية تبقى محفوظة في الغالب من غير أن يسترجعها أصحابها لمدة من الزمن، كما وجد الصاغة أن بإمكانهم إصدار هذه الإيصالات كقروض مقابل فائدة على ما في حوزتهم من مقتنيات[1].

ومند القرن الرابع عشر اتسعت التعاملات التجارية و كثر هؤلاء البنكيين و المرابين، و أدى هذا إلى دخول أشخاص في هذا العمل لا يتسمون بالأمانة و الدقة في تعاملاتهم، و قد سمح بعض البنكيين لزبائنهم بسحب الأموال أكثر مما يملكونه فعلا و دون حدود أو قيود مقابل إرباح و هو ما يعرف بالسحب على المكشوف، حيث يشير استقراء التاريخ البنكي إلى أن مغالاة البنوك في منح الائتمان أفضى بها في النهاية إلى حالة من التعثر البنكي الجزئي آو الكلي (أي الإفلاس)، و توالت هذه الإفلاسات في القرن الرابع عشر و الخامس عشر مما أدى بعد ذلك إلى تدخل الحكومات و التفكير في إنشاء بنوك تجارية و هي التي تعرف الآن، و قد كان أول بنك تم إنشاؤه عام (1587م) في البندقية ثم بعده بنك أمستردام عام (1609م) و بعدها توالى إنشاء البنوك في دول العالم، و منذ بداية القرن الثامن عشر اخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات، و كانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها[2].

---

[1] محمد مهدي الاصفي تحقيق، مرجع سبق ذكره، www.aljaafaria.com.

[2] ايمن هندي ، (التجارة الدولية). تجمع الطلبة، جامعة الملك سعودwww.cksu.com/t40631

و كان التطور الحاسم في النشاط البنكي هو انتقال البنوك من إقراض ودائع الزبائن إلى الإقراض المجرد (توليد الائتمان)، و بذلك أصبح النظام البنكي مسئولا عن توليد النقود في المجتمع، و بدأت تظهر الأفكار التقليدية البنكية التي تمثلها المدرسة الانجليزية متأثرة بالتقاليد الانجلوساكسونية و بفكر "ادم سميث" (1723-1790)، و ترى تلك التقاليد و الأفكار التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة (لا تتجاوز سنة) للمحافظة على السيولة و التعامل عن طريق الأوراق التجارية، و لا ينصرف دور البنوك بالتالي إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو المساهمة في ملكية المشروعات[1].

و يرى أنصار التحليل الماركسي و منهم "سمير أمين" و "كورو" و "فيتوردو" و "فرانك" في إطار ما يسمى نظرية التبعية (dependance theory) أن البنوك في القرن التاسع عشر لم تعد مجرد وسيط في مدفوعات، بل كانت تحتفظ بالمال لأجل الاستثمار في الصناعة و تحول الرأسمال النقدي الى رأسمال صناعي يسمى رأس المال المالي.

و لا بد من الإشارة إلى أمرين هامين ساد السياسة البنكية في بداية القرن العشرين[2]:

الأول: تدخل الدولة في البنوك بعد الحرب العلمية الأولى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الثاني: أصبحت البنوك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مراقبة في أعمالها، و أضحت ترتسم السياسة التي تفرضها الدولة عليها مادامت تقوم بوظيفة شبه عامة، و طغت على العالم فكرة الاقتصاد الموجه بحيث أصبح المبدأ الأساسي الذي تسير عليه الدول في سياستها الاقتصادية و

---

[1] رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة رسالة ماجستير، منشورة كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية بدون دار نشر، 2000، ص72.

[2] المعملات المصرفية www.kashiflagetaa.com/moralefat035/01htm extraite 19/10/2007

صار توزيع الاعتماد يجري وفق خطة موضوعة مسبقا و مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت الصناعة البنكية تشهد تغييرات متلاحقة يمكن رصدها و تقسيمها إلى أربع فترات و هي[1]:

الفترة (1950-1980): تميزت هذه الفترة بتحسن الصناعة البنكية و تمرسها خلف حدود جغرافية محمية بالأنظمة و القوانين، التي كانت تحد من المنافسة و تخلق مناخ شبه احتكاري.

الفترة (1980-1990): تميزت هذه الفترة بتراجع دور الوساطة المالية، و هي الفلسفة الأساسية التي قامت عليها فكرة البنوك نتيجة موجة من التحرر المالي العارم، و التي أدت إلى حضور منافسين جدد على جانب الأصول و الخصوم. و بدأت البنوك بتقديم ما يعرف بالخدمات الذاتية للبنوك، و ذلك من خلال آلات الصرف الآلي (ATM) التي تم نشرها.

الفترة (1990-1999): دخلت الصناعة البنكية هذه الحقبة و هي تقوم بنفس العمل التي تعودت عليه و إنما بطريقة أكثر تقدما. و بدأت عمليات تطوير لآلات الصرف الآلي حيث أصبحت تقدم كشف حسابات للزبون و أدخلت مفهوم النقود البلاستيكية الممغنطة متمثلة في بطاقة الائتمان. و ظهور إنشاء ما يعرف بالبنك المحمول الذي يمكن أن يؤدي للخدمة باستعمال الهاتف أو الكمبيوتر المحمول المربوط بشبكة الانترنيت، باستخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء و الدفع عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها (E-CHASH)

عن طريق استخدام برامج معينة.

[1] النقود الالكترونية او الرقمية: هي مكافئ الكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها.

الفترة 2000- 2008 :من خلال برامج المحاسب الآلي المتفوقة، والمخصصة للتعاملات المالية أصبح بإمكان البنك إجراء الصفقات لصالح زبائن بتكاليف اقل كثيرا من تلك التي تتقاضاها شركات بطاقة الائتمان عن طريق استخدام " البطاقة الذكية " وهي بطاقة بلاستكية مزودة بشريحة chip حوسبية قادرة على تخزين بيانات تعادل 500ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستكية الممغنطة ، وبخلاف ما عليه الحال في النقود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فانه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية.

المطلب الثالث: أهمية و دور البنوك

أ.أهمية البنك

1. بدون الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاثنين.

2. بدون المصاريف تكون المخاطرة اكبر الاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.

3.نظرا لتنوع استثمارات المصاريف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

4.يمكن للمصاريف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5.تزيد وساطة البنوك من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود.

6.تستوعب الأصول المالية المشتركة التي تقدمها البنوك جميع الرقابات وتستجيب بها.

7. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر[1].

ثانيا: دور البنوك

لعبت البنوك ولازالت تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي و الاجتماعي –كما أن هذا الدور تبلور وتطور بدوره متأثرا بهذا التطور– ولقد تعددت الكتابات التي تشرح و تفسر دور البنوك في التنمية الاقتصادية خاصة من منظور التمويل البنكي.

وتقوم البنوك بادوار رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة،و مساهمة هذا القطاع تتمتع بروابط خلفية و أمامية قوية مع الوحدات الاقتصادية المختلفة تساهم في زيادة نمو هذه القطاعات وتطورها ، فالبنوك تقوم بتجميع المدخرات و توحيدها وتوجيهها نحو قطاعات اقتصادية متنوعة بها لذلك من اثر واضح على التقليل من تعرض المدخرات بمخاطر مع الحفاظ على سيولتها ، هذا بالإضافة إلى أن حصر مهمة الوساطة المالية في قطاع معين يزيد من مركزية تخصيص الموارد مما يعطي الفرصة للوحدات البنكية في توجيه المدخرات من القطاعات البطيئة النمو إلى القطاعات سريعة النمو بها لذلك من اثر واضح على زيادة الكفاءة في استخدام مدخرات الاقتصاد ، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقوم القطاع البنكي يعرضه هو الائتمان ، وعلى الرغم من تركز نساق البنوك على تقديم الائتمان للنشاطات التجارية إلا أن هذه البنوك تستطيع منح الائتمان غير ملزمة في معظم البلدان ، بما أن الوحدات المالية المختلفة تستطيع أن تنوع أعمالها بين الأسواق المختلفة[2].

---

[1] د.محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان الاردن، ط، 2006، ص19.

[2] www.sis.gov.ps/arabic/roya/27/page 9.hotmail.

هذا ونلاحظ أن البنوك التجارية قد ازدادت أهميتها في ثلاث محاور رئيسية هي: [1]

أ. دورها النشيط و الفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ب. خروجها عن النشاط التقليدي وقيامها بادوار و مهام حديثة.

ج. دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها و مراسليها المنتشرة عبر القارات عن طريق:

- جذب و تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي.
- قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات و التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الحكومات و البنوك فان الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة.
- قيامها بدور بارز في الأسواق المالية ، بإنشاء أقسام متخصصة للأوراق المالية و لوحظ أنها توسعه بشكل واضح في هذا المجال من حيث:
  - قيامها بدور الوسيط للزبائن في السوق المالي في شراء و بيع الأوراق المالية لتحصيل الإرباح الناتجة مقابل عمولة معينة.
  - شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها في السوق المالي.
  - تقديم خدمات جديدة للزبائن ، ومن خدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية في الوقت الحاضر: بيع و شراء الشيكات السياحية و بطاقة الاعتماد، تأجير الصناديق الحديدية ، البنك الآلي و خدمات الكمبيوتر.

[1] رشيد العصار و رياض الحلبي، نقود و البنوك، طبعة 1، 2010، ص،ص 72-73.

- اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية ،كالاعتمادات المستندية بوالص التحصيل و الحولات و أسعار العملات و غيرها.

المبحث الثاني: أنواع البنوك

إن تطور البنوك قد أدى بها إلى أن تنقسم إلى أنواع مختلفة تتخصص كل منها في أداء أعمال معينة يرجع ذلك إلى ما للتخصص من مزايا تظهر في صورة أرباح اكبر نتيجة اكتساب الخبرات المتخصصة ، و نتيجة التناسق الذي أمكن إيجاده بين أنواع المختلفة منها و يمكن حصر أنواع البنوك فيما يلي:

المطلب الأول : البنوك المركزية أو بنوك الإصدار

أ – **تعريف البنك المركزي** : هو بنك البنوك الذي يقف على قمة الجهاز المصرفي ويشرف على جميع البنوك بالشكل الذي يساعدها على القيام بوظائفها على أفضل وجه في المدى الطويل فهو يعينها عند الحاجة وهي أما تكون مملوكة ملكية تامة أو جزئية للدولة ، أو تكون ملكية خاصة وفي هذه الحالة فإنها تخضع لرقابة في إشراف الدولة ، و عادة ما تتولى الوظائف الأخرى للبنوك مثل :

خدمة الحكومة و الإشراف على سياسة الائتمان و السياسة النقدية في الدولة .

كما أن البنك المركزي هو بنك الإصدار الذي يتمتع بحق إصدار العملة الورقية بمقتضى القانون وهو الذي يقبل الودائع من البنوك ويقوم بإقراضها[1].

ب – **خصائص البنك المركزي**: تتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص و السيمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشات المالية و المصرفية و من هذه الخصائص ما يلي:

[1] معزوزي نصر الدين: التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ص06.

1 تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.

2 لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المالي ، بل أنها تتحمل المسؤولية الاجتماعية و اقتصادية في اتجاه القطاعات و نشاطات المجتمع.

3 لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصاريف التجارية و المتخصصة ، إذ تملك السلطة أساليب مختلفة تمكنها من التأثير في أنشطة و فعالية هذه المصاريف بهدف تخفيف السياسة الاقتصادية للدولة.

لذلك فان و جود البنك المركزي ضمن الإطار المالي و النقدي للدولة ضروريا و ذلك للسببين التالين: " تحقيق سياسة نقدية رشيدة بتغلب وجود سلعة نقدية مركزية

". هو أداء لتحقيق التعاون الدولي في السياسات الدولية.

ج **-نشأة البنك المركزي**: هو وليد الأنظمة المصرفية التي نشأت في دول عربية، وقد نشا أول بنك مركزي تجاري كبير، و توسعت معاملاته لتشمل كثيرا معاملات السوق المصرفي فأصبح يحكمه التأثير على السوق بعملياته لتشمل كثيرا معاملات السوق المصرفي فأصبح يحمه التأثير على السوق بعملياته المختلفة ، وحيث أن المعاملات البنكية في أول نشأة البنوك هي عمليات قبول الودائع و الخصم، فان هذا البنك التجاري الهام كان يتعامل في جزء كبير من هذه المعاملات و كان يعطي إيصالات بالودائع التي كان يقبلها، تطورات فيما بعد كما تبين من قبل إلى نقود ورقية، و أصبح مثل هذا البنك يقوم بإصدار الجزء الأكبر من النقود الورقية و زيادة الثقة فيها بدأت:

1. خدمة الحكومة فيما يتعلق بالعمليات المصرفية.
2. الاحتفاظ بالاحتياط النقدي للبنوك.

3. إعادة خصم الأوراق التجارية و المالية للبنوك وإقراضها.
4. تسوية حسابات البنوك.
5. تنفيذ السياسة الائتمانية للدولة.
6. مراقبة أحوال التجارة الخارجية وإدارة ما لدا الدولة من احتياط بالعملة الأجنبية.

د.وظائف البنك المركزي:

تتجلى وظائف البنك المركزي الرئيسية في الرقابة على البنوك و تغطية الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية.

ولكن تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى و ذلك وفقا لاختلاف الأوضاع السياسية و الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة و من ابرز هذه الوظائف:

أ. **بنك الإصدار**: فهو ينفرد بحق إصدار النقود الورقية، و له حق إصدار نقود المساعد "المعدنية " و يقوم بوضع خطة إصدار و حجم النقد المتداول و يشرف على تنفيذ الخطة وهو مسؤول عن غطاء العملة الورقية من الذهب و العملة الصعبة[1].

ب. **بنك الحكومة** : فهو مصرفها و مستشارها المالي و تحتفظ لديه بودائعها وهو يقدم لها ما تحتاج إليه من قروض مختلفة الآجال ، و هو يمسك حسابات الحكومة و تنظم عن طريقه مدفوعاتها و يتولى خدمة الدين العام حيث يعمر الشيكات و الحوالات و ينظم تصريفها و يشرف على الإيفاء بالدين و دفع الفوائد هو الأداة الرئيسية لتنظيم سياسة الدولة الاقتصادية ،

[1] مرجع سبق ذكره ص 52-53.

و ذلك عن طريق الرقابة على الائتمان و توجيهه عن طريق التحكم بسعر الفائدة و سعر الخصم.

ج. **بنك البنوك:** فهو يقف على رأس النظام المصرفي ، حيث تلتزم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من أموالها السائلة و الفائضة عن الحاجة، وهذا ما يساعدها على إجراء التسويات الكتابية من حقوق و ديون على البنوك فيما بينها عن طريق عملية المقاصة.

- بالإضافة إلى الوظائف التالية التي لا تقل أهميتها على الوظائف الثلاثة السابقة الذكر:
- مراقبة المصاريف و الضمان ، تطبيق الشروط التأسيسية مصاريف جديدة أوضح فروع لها و مدى التزامها بالتشريعات المصرفية –يقوم البنك المركزي بتنظيم للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا ، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية.
- وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

المطلب الثاني: البنوك التجارية أو بنوك الودائع:[1]

تعريف البنوك التجارية : هي تلك تتعامل للائتمان قصير الأجل ، و تستخدم في تمويل رأس المال العامل بمدة استرداده و أهم ما يميزه على البنوك الأخرى قبوله للودائع و خلقها و هناك نظرة حديثة على أن البنوك التجارية لم تعد تتخصص في القروض قصيرة الأجل فقط، كما أنها لم تعد تتخصص في تمويل رأس المال العامل فقط.

أ -تعريف أخر للبنوك التجارية:

هي أهم مجموعة من مجموع الوسطاء الماليين و نقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة المعتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و

[1] الاقتصاد النقدي ضياء مجيد مؤسسة شباب الجمعة، د. مصطفى شرفة، البنوك التجارية، مصر الاسكندرية ص244

الخارجي وخدمته بما يحقق أهداف و سياسة الدولة و دعم الاقتصاد القومي و تباشر عملية تنمية و ادخار و الاستثمار المالي.

ب –وظائف البنوك التجارية: [1]

تقوم البنوك التجارية بممارسة العديد من الوظائف و تقديم خدمات يمكن تلخيصها فيما يلي:

قبول الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب لأجل محدد وودائع ادخارية

- المساهمة في التمويل المشروعات ، و ذلك من خلال منح القروض و الائتمان بأنواع مختلفة.
- شراء و بيع الأوراق النقدية و حفظها لحساب المتعاملين معه.
- إصدار خطابات الضمان.
- تأجير الخزائن الحديدية لجمهور لحفظ الوثائق و الممتلكات التنمية.
- تحويل العملة إلى الخارج لسداد التزامات الزبائن في ما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- تحويل نفقات الأسفار و السياحة ، و إصدار صكوك المسافرين و الإعتمادات الشخصية.
- خصم الأوراق التجارية.
- إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معه.
- التعامل بالبيع و الشراء في العملات الأجنبية.
- خدمات البطاقة الائتمانية.

[1] استادة غربي مليكة (دروس عمليات البنوك. فرع قانون الأعمال ص 6 7 8 .

–تعمل على التنشيط و الإبداع بالتنمية.

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة (البنوك الغير التجارية[1])

هي بنوك تجارية متخصصة في مجالات معينة التي تعتمد على تمويل المشروعات الاقتصادية، الصناعية، أو الزراعية أو التجارية، و ذلك تبعا لتخصصها، و يعتمد تخصص هذه البنوك على الفلسفة المصرفية و البنكية الاقتصادية للبلاد على السياسات المختلفة التي تنتهجها حكومات الدول و من ابرز أنواع هذه البنوك:

أ. البنوك الزراعية:

يمكن تعريفها بأنها تلك البنوك أو مؤسسات الاقتراض الزراعي المتخصصة في تقديم خدمات مصرفية لعملائها في مجال الزراعة، إذ تتولى تقديم القروض قصيرة و متوسطة الأجل طويل الأجل و التمهيلات الائتمانية للمزارعين و يكون هدفها الأساسي تطوير و تنمية القطاع الزراعي.

ب. البنوك الصناعية:

و هي تلك التي تتخصص في إقراض المنشات الصناعية بالقروض الطويلة و المتوسطة الأمد اللازمة لشراء المعدات و الآلات الإنتاجية، و هي تحصل على سعر فائدة يفوق فائدة القروض التي تقدمها البنوك التجارية.

[1] معزوزي نصر الدين "التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مرجع سبق ذكره ص6

ج. البنوك العقارية:

تهتم هذه البنوك بتمويل أنشطة البناء و التشييد و المساهمة و تقدم هذه المصارف قروضا و تسهيلات للمواطنين بهدف إنشاء المساكن و العمارات، و غالبا ما تقدم قروضا لأجال طويلة تتجاوز العشرة سنوات.

د. بنوك الاستثمار أو بنوك الأعمال:

و هي التي تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات الصناعية و التجارية طويلة الأجل إما بنسبها أو عن طريق إقراض الشركات أو الدولة.

هـ. البنوك الإسلامية:

منشات مالية تمارس العديد من الأنشطة المالية و الاقتصادية، و تختلف في فلسفتها و ممارستها عن المصارف الأخرى التي تتعامل بأسعار الفائدة.

وظائف البنوك المتخصصة:

أ. وظائف البنوك الصناعية[1]:

- المساعدة في إعداد و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.
- المساعدة في حل مشاكل القطاع الصناعي.
- تمويل و جذب المستثمرين للاستثمار في القطاع الصناعي.

[1] الاستاذة غربي مليكة (دروس في عمليات البنوك). فرع قانون الأعمال، مرجع سبق ذكره ص،ص 6-7.

ب.وظائف البنوك العقارية:

-تقديم القروض للأفراد و الهيئات و الشركات و التعاونيات و المقاولون و الجالس البلدية بغرض تمويل عملية إنشاء السكن و المدارس و الفنادق و المستشفيات و المدن السياحية و بضمان رهانات عقارية [1]

-تقديم القروض بقصد التنمية الزراعية من خلال التصليح الأراضي البور، وسداد الديون العقارية ، وتحسين استغلال الأراضي ، وحفر الآبار الجوفية ، وذلك بضمان الأراضي الزراعية الموقع إصلاحها.[2]

-القيام بالاستثمارات وخاصة العقارية لصالح البنك ولصالح عمالته، حيث تستطيع البنوك العقارية القيام بتحسين الشركات التي تساهم في عمليات الإنشاءات الأجنبية.

وفي الختام :نقول أن البنوك تلعب دورا هاما حتى في النشاط الاقتصادي ، وهي من أدائها لهذا الدور ، إنما تقوم بعدد من الوظائف يمكن إجمالها في وظيفتين هما:

-الوظيفة النقدية.

-الوظيفة المالية.

1 -الوظيفة النقدية :

كانت مهمة البنوك في بداية عهدها تقوم بحراسة هذه النقود مقابل فائدة معينة، وكانت تعطي شهادة إيداع كل مودع ثم أصبح الأفراد يداولون هذه الشهادات فيما بينهم، كما تبين من قبل

[1] محمد عبد العزيز عباس 200 déc 20 Extraite le .www.jazratsai.com/forum/showtherad.php?t=1904.

[2] طارق طه، إدارة التسويق، دار الجامعة الجديدة، 2007. ص 242

عن طريق التسليم و استقرت في التداول فصارت نقود ورقية ثم إضافة البنوك إلى وظائفها وظيفة أخرى فأصبح يمنح القروض من ودائع افتراضية تخلقها المجتمع بالنقود و تنظيم تداولها وتتضمن :

أ. قبول الودائع

ب. منح القروض

ج. خلق الودائع

د. إصدار النقود الورقية

2 -الوظيفة المالية:

حيث تأخذ البنوك على عاتقها مهمة تجميع مدخرات الأفراد ووضعها تحت طلب المستثمرين.فهي بذلك تمد المشاريع الإنتاجية بالأموال التي تحتاج إليها وعلى ذلك فوظيفة البنوك هي تزويد المجتمع برؤوس الأموال وتنظيم تداولها فيه.

المطلب الرابع: البنوك الشاملة:

تعريف البنوك الشاملة:

يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها بنوك التي تقوم بتقديم الخدمات البنكية التقليدية و غير التقليدية بما فيها القيام بدور المنظم ، و تجميع كذلك بين وظائف بنوك التجارية و بنوك الاستثمار إضافة إلى نشاط تامين و تأسيس شركات و مشروعات، على أساس تخصص القطاعي أو الوظيفي بل تساهم في تحقيق و التطوير الشامل و المتوازن لاقتصاد، مع قيام بدور فعال في تطوير السوق المالية بالمعنى الواسع [1]

[1] بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية جامعة الجزائر، 2006، ص 167.

ويعرّف رشدي صالح عبد الفتاح صالح البنك الشامل بأنه بنك متعدد الوظائف والمهام ولا يحدد تخصصه بنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال البنكية والمالية وغيرها ،ويعتمد في تحقيق ذلك بتكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير[1] .

و نلخص من هذين التعريفين على ما يلي:

– البنك الشامل: هو بنك يتمثل بالشمول و الاتساع و التوزيع في الخدمات التي يقدمها.

– البنك الشامل يقوم على فلسفة التنويع فيما يتعلق بمصادر التمويل و مجالات الاستثمار و بذلك يعمل على توزيع المخاطر و زيادة الإيرادات و الأرباح.

– البنك الشامل يتعامل في كافة الأدوات المالية و مشتقاتها ويقدم كافة الخدمات التي يطلبها الزبائن.

– انه بنك سباق إلى كل جديد سواء في مجالات النشاط ، أو في نظم ووسائل تقديم الخدمات البنكية ، أو في مجال صناعة السوق ، أو في مجالات التفعيل الاستثماري وما يتطلب من ابتكارات متميزة تكفل له زيادة في السوق و القدرة على المنافسة.

وظائف البنوك الشاملة:

و تتضمن تقسيم البنوك و خدمات البنوك الشاملة إلى وظائف تقليدية ووظائف غير تقليدية[2].

[1] رشيد صالح عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره ص 122

[2] بريش عبد القادر، مرجع سبق ذكره ص ص 168-170

1 - **الوظائف التقليدية للبنوك الشاملة :**

وتتضمن الوظائف المعتادة في البنوك وبعض المؤسسات المالية بقبول الودائع بمختلف أشكالها و منح القروض، و أداء الخدمات البنكية المتعلقة بالنشاط التجاري كإجراء التحصيلات و التحويلات فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان ، وجدير بالذكر أن البنوك قد توسعت في الآونة الأخيرة في تقديم الخدمات التقليدية للبنوك التجارية ، حيث اتجهت إلى التوسع في تقديم الخدمات البنكية الالكترونية كخدمات الات الصرف (ATM)[1] وإصدار البطاقات الائتمانية ، و التحويلات الالكترونية وتقدم الخدمات الشخصية للزبائن.

2 - **الوظائف غير التقليدية:**

ظهرت نتيجة للتطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية المحيطة والتي جعلت البنوك تطلع وظائف كل من البنوك المتخصصة و بنوك الاستثمار، فضلا على تقديم الخدمات المتنوعة المستحدثة، ومن أمثلة أنشطة غير التقليدية التي تقوم بها البنوك الشاملة ما يلي:

1 - الخدمات البنكية الاستثمارية.

2 - القيام بالعمليات خارج الميزانية.

3 - خدمات وحدات الترست(TRUST)

4 - إنشاء صناديق الاستثمار وشركات رأس المال المخاطر.

5 - تقديم التمويل التأجير.

6 - القيام بعملية الفوترة.

7 - مساهمة في تنشيط سوق المال وبرامج الخوصصة.

---

[11] ATM : AUTOMATIC TELLER MACHINES

ملخص الفصل حول البنوك

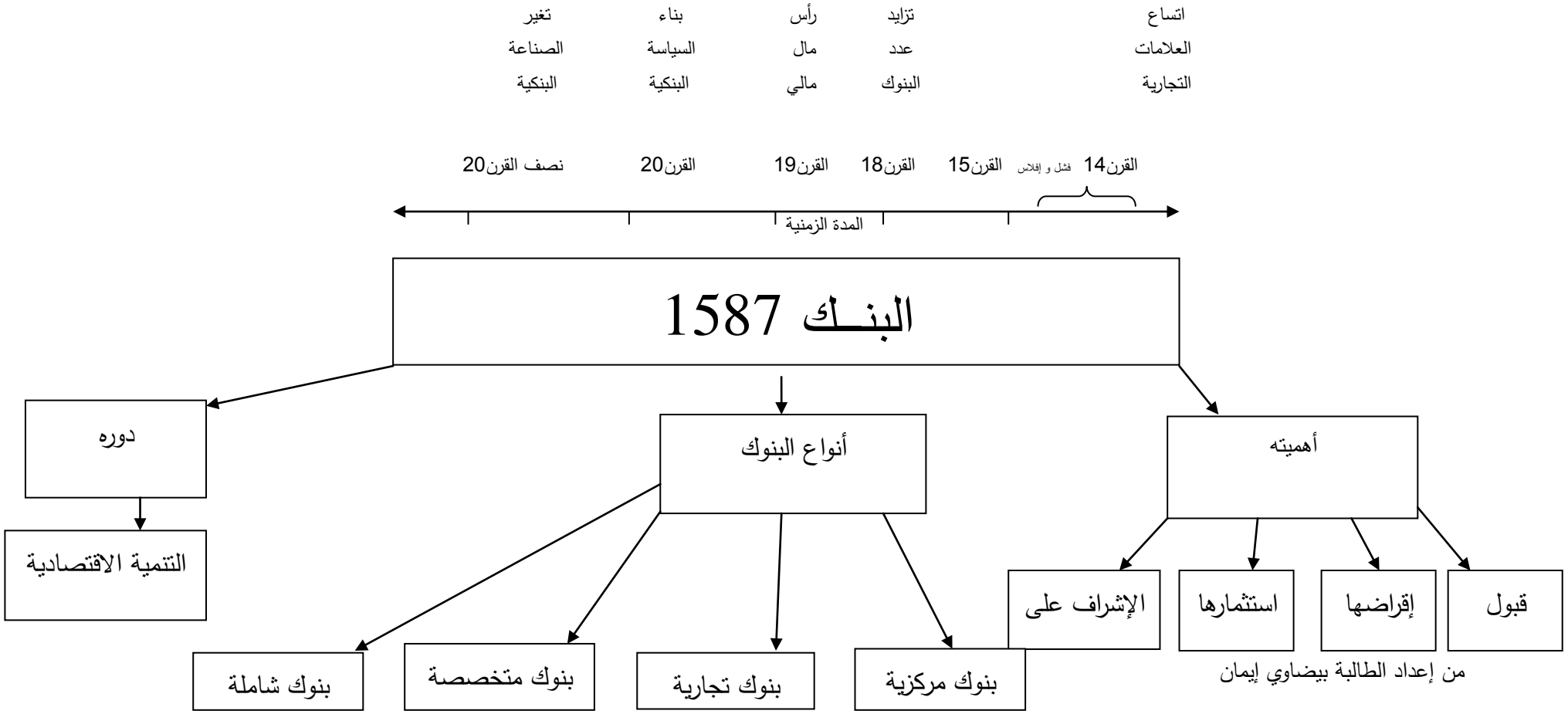

من إعداد الطالبة بيضاوي إيمان

خاتمة الفصل:

إن النظام المصرفي ما هو إلا المرآة العاكسة للنظام الاقتصادي ،نتيجة أن البنوك تتأرجح بين وظيفتين متناقضتين:

الوظيفة التجارية المطلوبة والوظيفة الاجتماعية المفروضة من السلطة العمومية .النتيجة هي وصول البنوك إلى نفس الخطر الذي يهدد وجود المؤسسات العاجزة بسبب فقدان السيولة النقدية الضرورية ،فالبنك المركزي يدل بأن يكون أساس نظام العملة والقرض أصبح جهاز لطبع النقود ، و البنوك الدولية الأخرى (بنوك الودائع) صارت متأثرة بضرورة الادخار في وقت توجد فيه كتلة نقدية هامة تحدي التضخم و السوق الموازية و تحولت إلى مجرد شبابيك للدفع للعمال نهاية كل شهر، و هيكل إداري خاضع للقرارات في وقت توجد السياسة في مواصلة دفع القروض للمؤسسات العمومية المفلسة الغير مؤهلة للاستفادة من النجاعة الاقتصادية و العجز عن تحقيق الأرباح، كما ترفضه قواعد المنافسة التجارية.

و تحول البنوك التجارية إلى هيئات إدارية تقوم بتنفيذ ما تقرره الخزينة العمومية، حتى أصبح البنك المركزي متخصصا في إعادة تمويل هذه البنوك، و هذا رغم تكريس مبدأ الاستقلالية و منح الصفة التجارية للبنوك و المؤسسات المالية.

كذلك من التغيرات التي نلاحظها في نظامنا المصرفي غياب الاتصال و التنسيق من مختلف هياكل و هيئات المنظومة المصرفية بل و في داخل البنك الواحد أو الوكالة الواحدة.

كذلك ما يعاب على النظام المصرفي في غياب (الاقتصاد) إلى نظام إعلامي ضمن المنظومة البنكية لتوضيح و شرح الأطر التشريعية و التعليمات التطبيقية، و أخيرا ضعف المراقبة و متابعة تطبيق التعليمات التي يصدرها مسئولو البنك.

و ما زاد الطين بله هو أن تعيين المسيرين و أعضاء المجلس لطرق مركزية لا تدعي أي مقاييس موضوعية مما ولد إختلالات هامة، الأمر الذي تطلب اليوم تعديلات هيكلية و تنظيمية ضرورية يسير عمل البنوك على أساس نظرية اقتصاد السوق.

المقدمة

الفصل الأول

المراجعة الداخلية

الفصل الثاني

البنوك

الجانب التطبيقي

الخاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

الفهرس

الفهرس:

شكر وتقدير	1
إهداء	2
قائمة الجداول ،الأشكال	3
مقدمة عامة	6
الفصل الأول :المراجعة الداخلية	11
مقدمة الفصل	11
المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية	12
المطلب الأول:التطور التاريخي	12
المطلب الثاني:مفهوم المراجعة الداخلية	13
المطلب الثالث:أهداف وأهمية المراجعة	16
المبحث الثاني :أنواع و معايير المراجعة الداخلية	18
المطلب الأول:أنواع المراجعة الداخلية	18
المطلب الثاني:المعايير المراجعة الداخلية	19
المبحث الثالث:تطبيقات المراجعة الداخلية والعلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية	24
المطلب الأول:تطبيقات المراجعة الداخلية	24
المطلب الثاني :العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية	27
خاتمة الفصل	31
الفصل الثاني :البنوك	33
مقدمة الفصل :	33
المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول البنك	34
المطلب الأول : تعريف البنك	34
المطلب الثاني :نشاة و تطور البنوك	36
المطلب الثالث :اهمية ودور البنوك	40

الفهرس:

المبحث الثاني : انواع البنوك	44
المطلب الأول :البنوك المركزية او بنوك الاصدار	44
المطلب الثاني :البنوك التجارية او البنوك الودائع	47
المطلب الثالث :البنوك المتخصصة (البنوك الغير تجارية)	49
المطلب الرابع: البنوك الشاملة	52
خاتمة الفصل	56
الفصل التطبيقي : الدراسة الميدانية في البنك الجزائري الخارجي **BEA**	59
مقدمة الفصل:	59
المبحث الأول : لمحة تارخية عن البنك الجزائري الخارجي **BEA**	60
المطلب الأول :نشاة البنك الجزائري	60
المطلب الثاني :اهداف و الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي	62
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام للبنك الجزائر الخارجي	63
المبحث الثاني: دراسة و تحليل وكالة البنك الجزائر الخارجي بمستغانم	69
المطلب الاول: دراسة وكالة البنك الخارجي مستغانم	69
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية	73
خاتمة الفصل	75
الخاتمة العامة	78
قائمة المراجع	81
الملاحق	85

شكر و تقدير

عملا بقوله تعالى " **ربي أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديا و أن أعمل صالحا ترضاه ...**"

وقوله صلى الله عليه وسلم " **ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله** "

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل

على نعمه التي من بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى

عبارات الشكر و التقدير الاستاذ "عريس مختار"

مما قدم لنا من جهد و نصح و معرفة طيلة انجاز هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا البحث، و نخص بالذكر أستاذتنا الكرام الذين أشرفوا على تكوين دفعة التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير بجامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى و أثمن عبارات

الشكر و العرفان إلى القائمين على جامعة العلوم التجارية و الاقتصادية والتسيير

إلى الذين كانوا عونا لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين "سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغدو إلى الأبد..والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة..

إلى إخوتي ورفيقا دربي في هذه الحياة ، معكما أكون أنا و بدونكما أكون مثل أي شيء، إلى من أرى التفاؤل بعينهما والسعادة في ضحكتهما .. في نهاية

مشواري أريد أن أشكر كما على مواقفكم النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

إلى الإخوة و الأخوات ، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء.

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01-01)	اختلافات بين مراجعتين	29-28

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01-01)	خطوات عملية المراجعة القوائم المالية	15
الشكل رقم (01-02)	مخطط شامل حول المراجعة الداخلية	30
الشكل رقم (01-02)	ملخص الفصل حول البنوك	55
الشكل رقم (01-03)	الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي مخطط رقم 01	63
الشكل رقم (02-03)	الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي مخطط رقم 02	64
الشكل رقم (03-03)	الهيكل التنظيمي بمصلحة القروض للبنك الخارجي	67
الشكل رقم (04-03)	الهيكل التنظيمي ل BEA وكالة مستغانم	72

قائمة المراجع:

1 -أمين السيد احمد لطفي، المراجعة بين النظرية و التطبيق، دار الجامعية الإسكندرية، جامعة القاهرة، 2006.

2 -أبو العلا الحاج احمد، الأطرش عمر، المراجعة الداخلية كأداة تقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة ليسانس.

3 -أيمن هندي (التجارة الدولية). تجمع الطلبة، جامعة الملك سعود.

4 -الهيئة السعودية للمحسنين القانونين، مشروع معايير المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني، مكتبة المالك فهد الوطنية الرياض، جانفي 2004.

5 -.د محمد الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع ، 2006.

6 -بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للبنوك، الباحث في أصل الأطروحة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

7 -د.فتحي رزق السوافري، د.سمير كامل محمد، د.محود مراد مصطفى، اتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002.

8 -دياء مجيد، الاقتصاد النقدي، شباب الجمعة، د.مصطفى الشرقي.

9 -عبد الفتاح الصحن، احمد نور، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة الشباب الجامعة الاسنكدرية، 1989.

10 -عبد الحق بوعتروس، الأنظمة البنكية و التقنيات المالية، جامعة التكوين المتواصل، قسنطينة، فرع: قانون علاقات اقتصادية دولية، السنة الثالثة، إرسال الأول.

قائمة المراجع:

11 - شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

12 - معزوزي نصر الدين" التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ن.ت لنيل.ش: ليسانس، جامعة بومرداس.

13 - محمد مهدي الاصفي تحقيق: احمد ماجد. المعارف العلمية، معهد الدراسات الدينية و الفلسفية، طبعة 2014.

14 - رشيد صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة، رسالة ماجستير، منشورة كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية بدون دار النشر، 2000.

15 - رشيد العصار، رياض الحلبي، نقود و البنوك، طبعة 1، 2010.

16 - طارق طه، إدارة التسويق، دار الجامعة الجديدة، 2007.

القوانين و المواد:

01 - المادة 114 من القانون 90 / 10 الصادر في 14 افريل 1990 للنقد و القروض.

02 - المادة 110 من نفس القانون السابق.

قائمة المراجع:

المواقع الالكترونية:

1- WWW.aljaafaria.com/maktaba/mainlib/ektesad/mainektesad.htmail

2- www.moqatel.com/openshar/bohoth/ektisad8/monydBa/index.htm

3- www.aljaafaria.com

4- www.cksu.com/t40631

5- www.dorob.com/?p=22760

6- www.kashiflagetaa.com//

7- www.jazratsai.com/forum/showtherad.php?t=1904.

8- www.socpa.otg.sa

المقدمة:

إن التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم كان له الأثر البالغ على الاقتصاد الدولي، فبعد أن كانت المؤسسات الصغيرة الحجم تنشط في بيئة مغلقة أصبحت عبارة عن نظام ضخم يؤثر في المحيط الاقتصادي الجديد، وبعد هذه التحولات من اقتصاد مخطط تتخذ فيه القرارات بصفة إدارية ومركزية إلى اقتصاد السوق، أصبح من الضروري تكيف المؤسسات الوطنية مع هذه التحولات خاصة البنوك منها فهي العصب المحرك للمؤسسات الاقتصادية وأي خلل ينعكس على الاقتصاد ككل، وعليه فان للبنوك مركزا جويا ودوريا استراتجيا في التنمية الاقتصادية خاصة انه أصبح يتعامل مع شركاء و مساهمين يعمل على ضمان حقوقهم ولم يعد ملكا للدولة فقط، وهذا ما يعرضه للمخاطر عديدة منها ما هي متعلقة بالمنافسة والية السوق، مهما كانت هذه تطورات الاقتصادية حافزا كانت محرك حقيقي لعملية مراجعة.

تعتبر المراجعة الداخلية احد الركائز الأساسية التي تقوم عليها جملة الأنظمة الرقابية داخل المؤسسة، حيث تعمل على توظيف أشخاص يتمتعون بالتأهيل العلمي والخبرة العلمية و الاستقلالية التامة في طرح أرائهم وإعداد التقارير المختلفة لحلها وإيصالها بشكل مباشر للأطراف المعنية بها بهدف التأكد من مدى دقة وفاعلية الأنظمة والإجراءات المطبقة في المؤسسة.

وبتالي نكمل القول فالمراجعة الداخلية أصبحت بمثابة العين الساحرة على مصالح المؤسسات العامة والبنوك خاصة، فهي تضمن حماية لأمواله بصفته معرض للإخطار، إضافة إلى أنها تعتبر أداة التقويم إذ تمس كل نشاطات البنك.

إن القرض أهم مورد البنك، فمراجعة القروض أمر ضروري حتى لا يخاطر البنك بأمواله وأموال الغير، فتنوع القروض وسوء متابعتها يؤدي إلى الإفلاس، وهذا إما يؤدي إلى أزمات اقتصادية واجتماعية وبفضل المراجعة الداخلية يمكن التحكم في هذه الخسائر بصفة جيدة

المقدمة:

بالرغم من أهمية المراجعة الداخلية و التحرر القوى الذي تلعبه في الحفاظ على سمعة المؤسسة، إلا أن معظم هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني تفتقر إلى هذا النظام في هيكلها التنظيمي، على عكس الدول المتقدمة التي لا تخلو منه.

الإشكالية:

إلى أي مدى يمكن اعتبار المراجعة وسيلة فعالة لإعطاء الصورة الحقيقية للنشاط المالي للبنك؟

التساؤلات:

1 -فيما تتمثل أهمية المراجعة وماهية خطواتها الرئيسية ؟

2 ما الفرق بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية؟

3 ماهية المراحل سير مهمة المراجعة الداخلية داخل البنك الجزائري الخارجي؟

الفرضيات:

1 - يتوقف نجاح المراجعة على إتباع مجموعة من المعايير داخل التنظيم.

2 - تعمل المراجعة الداخلية على تحقيق الأهداف المسطرة التي تخدم الهدف العام للتنظيم.

3 - تعمل المراجعة على اكتشاف نقاط القوة و الضعف للأنظمة الرقابة الداخلية ومن تم إعطاء نصائح تصحيحية لمتخذي القرار.

المقدمة:

أسباب اختيار الموضوع:

1. رغبة الشخصية وإعجابي بموضوع والأخذ الأفكار ومعلومات حول هذا الموضوع واستفادة الطلبة من هذا البحث.
2. ضرورة وجود مراجعة داخلية في البنك.
3. السير الحسن للبنك والذي يكون من خلال المراجعة الداخلية وإتباع القرار الصحيح

المنهج المتبع:

قمت بإتباع منهج وصفي لإبراز جميع المفاهيم والتحليل النتائج.

هيكل البحث

الفصل الأول: مراجعة الداخلية، حيث تطرقنا إلى التطور التاريخي ومفهوم مراجعة الداخلية و أهدافها وأنواعها و معايرها .

الفصل الثاني: عموميات حول البنك فيها تطرقنا إلى مفاهيم أساسيات حول البنك و نشأته وتطوره وأهميته ودوره وأنواعه.

أما الفصل الثالث: والزمن خلال قم بدراسة ميدانية لاعتبار كيف تكون مراجعة الداخلية داخل البنك الخارجي BEA.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية بحثنا في المراجعة الداخلية بإعطاء نظرة عامة حول البنوك وكيف تكون المراجعة الداخلية في البنك.

المقدمة:

صعوبة الدراسة:

في دراستنا لموضوع لم تكن ملموسة و نقص في الجانب التطبيقي لعدم إفادتنا بمعلومة في الواقع.

مصادر البحث:

اعتمادنا على الكتب متنوعة و مذكرات وجرائد و مواقع الانترنت.